المجاعات والأوبئة في بنغازي في العهد العثماني الثاني

(١٨٣٥ – ١٩١١)

د. وسام أحمد طه منصور

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

wesamtaha2014@yahoo.com

ملخص:

إن الأحداث التاريخية التي مرت على بنغازي ساهمت في تحديد مسارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتعرض القطاع الاقتصادي والاجتماعي لموجات من القحط لانقطاع سقوط الأمطار، كما تكرر القحط مرات عدة وكان يستمر ما بين عامين إلى أربع سنوات متتالية، وعاصر ذلك سلسلة من الأوبئة الفتاكة مثل الكوليرا والطاعون والملاريا.

ومن هذا المنطلق سنحاول دراسة الأوبئة والمجاعات من خلال المصادر الأولية والثانوية المتاحة، للوقوف على فترات المجاعات التي مرت على بنغازي أثناء العهد العثماني الثاني، وذلك في محاولة للتعرف على طبيعة وأسباب تلك الأوبئة والأمراض، والمناطق التي توطنت فيها.

تتناول الدراسة السياسة التي اتبعتها الإدارة العثمانية لمعالجة ما خلفته وراءها في حياة الأهالي ومحاولة التعرف على مدى جدية تلك السياسة، واتبع الباحث في دراسة الموضوع منهج البحث التاريخي، وجرى تقسيم الدراسة إلى تمهيد وستة مباحث وخاتمة.

كلمات مفتاحية :

الأوبئة في بنغازي، المجاعات في بنغازي، العهد العثماني الثاني، تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، بنغازي بين إيالة طرابلس والباب العالي.

التمهيد :

بنغازي: الموقع والوضع السياسي والصحي قبيل العهد العثماني الثاني:

١ – بنغازي: أصل التسمية والموقع الجغرافي وأهميته.

٢ – بنغازي في عهد الأسرة القره مانلية وخضوعها للحكم العثماني.

٣ – الجدب والمجاعات والأوضاع الصحية في بنغازي قبيل العهد العثماني الثاني.

أولا – بنغازي بين التبعية لطرابلس والباب العالي :

ثانيا– السكان والنشاط الاقتصادي :

ثالثا – الجدب والمجاعات ومظاهرهما في بنغازي:

رابعا – عوامل تفشي الأوبئة في بنغازي:

خامسا – الأوبئة في بنغازي:

١. الكوليرا.
٢. الطاعون.
٣. الجدري.

سادسا – الإدارة ومواجهة المجاعات والأوبئة :

١. امدادات الحبوب.
٢. إجراءات النظافة.
٣. الحجر الصحي.
٤. التطعيم الإجباري.
٥. بناء المستشفيات والوحدات الصحية ودور الرعاية.
٦. توفير الكوادر الطبية.

المقدمة

ساهمت الأحداث التاريخية التي مرت على بنغازي في رسم المسار السياسي والحضاري لها، حيث خضعت بنغازي للدولة العثمانية منذ عام ١٨٣٥ التي عانت من ضياع ممتلكاتها واقتطاع أراضيها من قبل العديد من الدول بعد أن دب فيها الضعف، فقد فقدت ممتلكاتها في شمال أفريقيا مثل الجزائر التي خضعت للاحتلال الفرنسي ١٨٣٠، وتونس التي خضعت للاحتلال الفرنسي أيضا ١٨٨١، وكذلك مصر التي خضعت للاحتلال البريطاني ١٨٨٢ مما جعل تمسكها بالأراضي الليبية أمرا له أهميته في تقديرها، وكمنطلق لاستعادة أراضيها المنهوبة من الدول الاستعمارية الأخرى.

أطل شبح الجفاف على البلاد أكثر من مرة خاصة في ظل اعتمادها على مياه الأمطار أكثر من غيرها في الري، وعانت البلاد والعباد من الجدب لندرة الأمطار أو لانقطاعها فهلك الحرث والنسل، وانتشر الجوع وتفشت الأوبئة الفتاكة كالكوليرا والطاعون والجدري، وكان لذلك أثاره الاجتماعية والاقتصادية المهمة على البلاد.

جرى إلصاق الكثير من التهم بالدولة العثمانية وأنها رجل أوروبا المريض، إلا أن الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر سعت للإصلاح والتطوير خاصة في ظل تآكل أراضيها، فقامت التنظيمات الخيرية "الإصلاحات العثمانية" والتي سعت لتطبيقها، وكان أحد تلك المناطق هى بنغازي بعد إنهاء حكم الأسرة القره مانلية.

شكل الاهتمام ببنغازي أهمية ملحوظة فهي درة عقد الإقليم المجاور لمصر ذلك القطر المهم والأعظم تأثيرا في المنطقة قاطبة، كما أنها أحد أهم الموانيء المطلة على البحر المتوسط، كذلك هى حلقة ربط بين مصر وشمال أفريقيا ومنطلق لحركة القبائل من وإلى مختلف البقاع، ومن الأهمية بمكان ألا تخضع لسلطة تشكل تهديدا على الأمن القومي المصري كما حدث في العصر الحديث إبان الحرب العالمية الثانية.

طرحت الدراسة العديد من التساؤلات ومنها: هل قصرت الدولة العثمانية في رعاية الأهالي فى بنغازي ؟ وما هي محددات وضوابط الحكم على ذلك في ظل امكانات وظروف الدولة العثمانية التي لا تغيب عن المؤرخين ؟ وما حجم المواجهات التي فرضت عليها وجعلتها غير قادرة على

أداء واجباتها من عدمه؟ وما طبيعة هذه الجهود التي قامت بها الدولة العثمانية لمواجهة المجاعات التي ألمت ببنغازي والأوبئة التي انتشرت فيها؟ وهل كانت هناك معوقات أمام العثمانيين في بنغازي حالت دون تقديم الخدمات الأساسية للأهالي؟ وما مدى فاعلية الإجراءات التي قامت بها الإدارة في الحد من انتشار المجاعات وتفشي الأوبئة؟.

الفترة الزمنية: شهد عام ١٨٣٥ انتهاء عهد الأسرة القره مانلية وخضوع بنغازي للدولة العثمانية، كما شهد عام ١٩١١ خضوع البلاد للاحتلال الإيطالي، وهي فترة تاريخية واضحة المعالم ويطلق عليها العهد العثماني الثاني.

محور الدراسة الرئيس هو دراسة المجاعات التي ألمت ببنغازي، والتي كان سببها الرئيس هو الجفاف، وما ترتب على ذلك من أوبئة كان لها أكبر الأثر على الأهالي، فنحن لا نقوم بدراسة الأوضاع الصحية الشاملة سواء في بنغازي أو إقليم برقة في العهد العثماني الثاني فهذا خارج نطاق الدراسة.

كما أننا لا نقوم في هذه الورقة البحثية بدراسة بنغازي في العهد العثماني الثاني فهذا محور لدراسات أخرى بمشيئة الله تعالى، كما أنه خارج من ناحية الموضوع عن الإطار البحثي للدراسة التي سعينا بدأب على ألا نخرج فيها عن الإطار البحثي إلا فى الحالات التي تؤثر على موضوع الدراسة.

التساؤل المطروح ما هو المقصود بالتحديد بتعبير "بنغازي" التي جرت دراسته في هذا البحث ؟ فهناك أربعة تعبيرات **أولها:** قائمقامية بنغازي، **وثانيها:** متصرفية بنغازي، **وثالثها** : ولاية بنغازي، **ورابعها:** مدينة بنغازي، فأي من هذه التعبيرات جرت دراسته في تلك الورقة البحثية ؟ وللإجابة على ذلك التساؤل المحوري يجب توضيح أن الفارق بين تلك التعبيرات جرى توضيحه في الدراسة بشكل بيّن. ولإماطة اللثام والاسترشاد سيتم توضيح الفارق بين تلك التعبيرات الأربعة، نورد لهم تعريفا مبسطا على اعتبار أن الإيضاح بالتفصيل داخل جنبات البحث الذي بين يدي حضراتكم.

قائمقامية بنغازي : جرى تقسيم إقليم برقة في العهد العثماني الثاني ١٨٣٥ – ١٩١١إلى عدد من القائمقاميات وذلك لتيسير إدارتها، وكانت مدينة بنغازي مركز تلك القائمقامية، وكان يدخل في

تبعيتها عدد من المدن والبلدات الأخرى شرقا وغربا وجنوبا، وتلك المدن والبلدات تبعد مسافة ما بين أربعين إلى ستين كيلومتر، وماتزال تلك المدن والبلدات تابعة إداريا لمدينة بنغازي ولكن يطلق عليها بنغازي الكبرى.

متصرفية بنغازي: قسمت الإدارة العثمانية الجديدة إقليم برقة إلى ست قائمقاميات، وجرى إلحاقها في البداية على ولاية طرابلس" الغرب "، وكان نائب الوالي في مدينة بنغازي يحمل لقب المتصرف، وكان مسئولا عن إدارة شئون الإقليم الذي أطلق عليه حينئذ متصرفية بنغازي، والتي كانت تابعة إداريا وعسكريا لولاية طرابلس، لكن سلطات متصرف بنغازي كانت تتراوح بين التبعية لطرابلس أو التبعية المباشرة لاسطنبول وكان ذلك وفقا لإرادة الباب العالي.

ولاية بنغازي: أقدم الباب العالي على إلغاء تبعية متصرفية بنغازي من الناحية الإدارية والعسكرية لولاية طرابلس، وذلك على خلفية تنامي الأهمية الاستراتيجية لمتصرفية بنغازي، هذا بالإضافة لأوضاع بنغازي الداخلية والتي تحتاج إلى المزيد من العناية والتنظيم فرأى الباب العالي أن يتم تحويل متصرفية بنغازي إلى ولاية بنغازي، وأن تكون ولاية عثمانية قائمة بذاتها وأن تكون تبعيتها المباشرة لاسطنبول.

مدينة بنغازي : وهي تلك المدينة المهمة وحاضرة الإقليم الشرقي إقليم برقة الذي يحد مصر من ناحية الغرب، وهي تطل على ساحل البحر المتوسط، وهي أيضا أحد أهم مواني‌ء الإقليم على البحر المتوسط، وثاني أهم مدن ليبيا الحديثة، فهي تلي طرابلس العاصمة في المكانة والأهمية وعدد السكان، وكانت العاصمة المشتركة حسب دستور ليبيا ١٩٥١. وتلك المدينة هي ما استقر الباحث على دراستها في هذا البحث.

أهم الجهود التي تم القيام:

شَكل وجود قدر لا بأس به من الوثائق العثمانية غير المنشورة إضافة لها قيمتها البارزة للعمل العلمي، فقد كان لها دور أساسي في إماطة اللثام عن الكثير من الحقائق التاريخية، وتمكنت بفضلها من سد كثير من الفجوات والثغرات التي ظهرت في الدراسة، حيث وقفت فيها المصادر الأخرى عاجزة عن البوح بالمزيد من المعلومات والتفاصيل. ووضحت تلك الوثائق رؤية الدولة

العثمانية لتلك الأزمات من مجاعات وأوبئة، والكيفية التي واجهتها بها في ضوء الامكانات المتاحة، وقيمة ما تم بذله من جهود لمواجهة تلك الملمات. وشكّل الوصول إلى الوثائق العثمانية في اسطنبول وترجمتها ترجمة علمية رصينة من قبل اختصاصيين، نجاحا وتوفيقا تم بفضل الله.

وشكل الحصول على الوثائق من دار المحفوظات والوثائق التاريخية الليبية في طرابلس حجر الزاوية في هذه الدراسة، حيث تمكنت من خلالها من رسم هيكل الدراسة بشكل متماسك، فهي رصد للأحداث التاريخية التي جرت على أراضي بنغازي طوال العهد العثماني الثاني، ومكّنتني تلك الوثائق أيضا بما فيها من تفاصيل متعددة من فهم طبيعة الظروف والأوضاع التي كانت تموج بها البلاد، وأثرت بشكل أو بأخر على سير الأحداث، وعلى الرغم من أهمية تلك الوثائق إلا أن ما يعيبها أن معظم الوثائق كان محور حديثها طرابلس ولم يتم الاهتمام ببنغازي بالشكل اللازم بما يوازي أهميتها.

كما تمت الاستعانة بكتب الرحالة الذين زاروا بنغازي أو مروا عليها وكانت لكتاباتهم قيمة كبرى فهي رؤية واقعية بعيون غربية للأوضاع في البلاد، وكانت كتاباتهم إضاءة لها قيمتها ودورها لسد فجوات عز العثور عليها في الوثائق. كما تمت الاستعانة بالكثير من المراجع الأجنبية والمعربة بالإضافة للمراجع العربية، وقد غطت تلك المراجع الكثير من الثغرات في الدراسة.

ومن أهم الصعوبات التي واجهتني أثناء البحث كانت الصعوبة البالغة في الحصول على الوثائق غير المنشورة سواء كانت عثمانية أو ليبية وذلك نتيجة ما يكتنف السفر إلى البلدين من صعوبة بالغة تصل إلى حد الحظر التام. ناهيك عما يعتري القطر الليبي الشقيق من اضطرابات جسام وحروب أهلية طاحنة عرضت حياة الباحث للمخاطر، والاضطرار إلى دخول تلك البلاد عبر دول مما ضاعف من التكاليف والعناء كثيرا.

لم تتحدث الوثائق كثيرا عن بنغازي سواء كإقليم أو كمدينة، وكان جل التركيز في الوثائق على تنوعها واختلافها على طرابلس بحكم أهميتها، ولذا فالمعلومات والبيانات ليست بالكثيرة. هذا بالإضافة إلى أن دراسة الإقليم بكامله تجعل هناك ثغرات فكثير من البلدات والمدن فيه ليس لها معلومات وبيانات وافية، بل إن الكثير منها لم يرد ذكره، ولذا فضلنا دراسة بنغازي كمدينة وكمقر إداري في الإقليم رغم ما يحوط ذلك من مخاطر فمنطقة البحث والدراسة متناهية في الصغر.

والدراسة بها الكثير من المصادر العثمانية والليبية والبريطانية، ومن أهم الدور التي تيسر الحصول على وثائق منها دار المحفوظات التاريخية في طرابلس، مركز جهاد الليبيين في طرابلس، دار الأرشيف العثماني في اسطنبول، ودار الوثائق البريطانية في لندن، هذا بالإضافة للمراجع المتنوعة ما بين أجنبية وعربية ومعربة.

واتبع الباحث في دراسة الموضوع منهج البحث التاريخي، جرى تقسيم الدراسة إلى تمهيد وستة مباحث وخاتمة.

التمهيد – بنغازي: الموقع والوضع السياسي والصحي قبيل العهد العثماني الثاني: حيث جرت دراسة أصل التسمية والموقع الجغرافي وأهميته، وخضوعها للحكم العثماني وما ألم بها من مجاعات وأوبئة جرى رصدها في عهد الأسرة القره مانلية.

أولا – بنغازي بين التبعية لطرابلس والباب العالي : حيث جرت دراسة وضع بنغازي المتغير من الناحية الإدارية والتنظيمية ما بين إلحاقها على طرابلس وما بين تبعيتها المباشرة للباب العالي والدوافع الداخلية والخارجية التي دفعت العثمانيون إلى تغير وضعها.

ثانيا– السكان والنشاط الاقتصادي : حيث جرت دراسة السكان وأهم القبائل التي تقطن في المنطقة وأهم الأنشطة الاقتصادية والتي تؤثر في مدى انتشار الجوع من عدمه، وكذلك أهم الجاليات الأجنبية خاصة التي شكلت كتلة بشرية مؤثرة في النشاط الاقتصادي في بنغازي.

ثالثا – الجدب والمجاعات ومظاهرهما في بنغازي: جرت دراسة أهم وأخطر موجات الجدب والقحط التي ألمت ببنغازي خلال فترة الدراسة وما ترتب عليها من مجاعات خطيرة أتت على الأخضر واليابس.

رابعا – عوامل تفشي الأوبئة في بنغازي: جرى رصد أهم دوافع تفشى الأوبئة في بنغازي فكانت النظافة على رأس تلك الدوافع، كذلك المسكن وعدم مطابقته للمعايير والاشتراطات الصحية. وكذلك نقص الغذاء وتدني درجته وقيمته الغذائية. وقلة الوعي وانتشار الخرافات واللجوء إلى الدجل والشعوذة.

خامسا – الأوبئة في بنغازي: وجرى الحديث عن الأوبئة وهى الكوليرا والطاعون والجدري، حيث جرى رصد انتشار تلك الأوبئة وطرق مواجهتها سواء من جانب الإدارة في بنغازي أو من جانب الدولة العثمانية.

سادسا – الإدارة ومواجهة المجاعات والأوبئة : وجرى في هذا المبحث رصد الجهود التي قامت الإدارة توفيرا للحبوب لمواجهة المجاعات، وفرض إجراءات النظافة على الأهالي، وتطبيق الحجر الصحي على القادمين من الخارج والمصابين في الداخل، وجلب الطعوم لإعطائها للأهالي. وفي إطار الإجراءات الاحترازية تم بناء عدد من المستشفيات والوحدات الصحية وتوظيف كوادر طبية للعناية بالأهالي.

التمهيد

بنغازي: الموقع وأهميته والوضع السياسي والصحي قبيل العهد العثماني الثاني:

١ – بنغازي : أصل التسمية والموقع الجغرافي وأهميته:

تعد بنغازي مركزا حضاريا هاما، ويرجع إنشاؤها إلى عهد المستوطنين الإغريق المنحدرين من قوريني فيما قبل عام ٥١٥ ق. م. وأطلق عليها اسم يوسبريدس [١]، وتغير اسم المدينة فصارت تعرف باسم برنيق تيمنا بزوجة بطليموس الثالث (٢٤٦– ٢٢٢) ق. م في مصر [٢]، واستمرت تحمل ذات الاسم حتى الفتح الإسلامي. لكن مع بداية القرن الخامس عشر اختفى اسم برنيق وحل محله اسم بني غازي نسبه إلى المرابط الشهير سيدي غازي المدفون في مقبرة سيدي خربيش بالمدينة [٣] لتتحول تدريجيا إلى بنغازي إلا أن هناك رواية أخرى تقول أن أصل التسمية يرجع إلى إحدى عشائر بني سليم، والتي تنحدر من الشيخ غازي بن نجم، وتلك الشخصية عاصرت السلطان المملوكي الظاهر بيبرس [٤].

تطل بنغازي على البحر المتوسط، ويتمتع السهل الساحلي باعتدال درجات الحرارة شتاءً ويحظى بكميات لا بأس بها من الأمطار الشتوية تصل إلى ٢٧٠ مل متر سنويا، بما يسمح بنمو نباتات البحر المتوسط الحولية والأشجار الدائمة، ويتلقى السهل كميات من الأمطار التي تسقط على هضبة الجبل الأخضر عن طريق الأودية التي تقطعها فتؤدي إلى تكوين بحيرات سطحية، كما تؤدي إلى انبثاق عيون المياه وتقل الأمطار كلما اتجهنا صوب الجنوب حيث الصحراء، وتتحول النباتات إلى أعشاب حيث تكون هذه البيئة مهيئة أكثر للرعي[٥].

اكتسبت بنغازي مكانتها بحكم كونها حاضرة إقليم برقة ومقر إدارته، وأنه الإقليم المجاور لمصر ذلك البلد العربي الكبير، والأعظم تأثيرا في تاريخ المنطقة قاطبة، كما يشكل الإقليم الجناح الشرقي من الأراضي الليبية، والذي يشكل بإطلالته الواسعة على البحر المتوسط إحدى الصلات الهامة التي تربط التاريخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأوروبي بنظيره العربي والأفريقي في التاريخ الحديث والمعاصر[٦]، ولعل ذلك ما جعل للإقليم تلك الأهمية في موقعه الجغرافي

والاستراتيجي بحكم كونه أيضا قاعدة اقتصادية هامة بين مصر وأفريقيا، ومحطة مهمة من محطات تحرك القبائل العربية من وإلى مختلف بقاع القارة، وقاعدة عسكرية في تحركات الجيوش نحو مصر [٧] ولعل أهمها وأخطرها في العصر الحديث ما حدث في معركة العلمين إبان الحرب العالمية الثانية [٨].

تنبه الأوروبيون إلى أهمية بنغازي كقاعدة بحرية مهمة للزحف نحو شمال القارة الأفريقية، ولذا فإن السيطرة عليها من أهم أهداف التنافس الأوروبي بحكم كونها إحدى بوابات الدخول إلى القارة، ولذا كان من أهدافهم إضعاف السلطة الحاكمة في شرق ليبيا تيسيرا لدخولهم وفتحا لمجال استحواذهم على تلك الأراضي ذات الموقع الاستراتيجي المهم، ولعل ذلك ما دفع السلطة العثمانية الحاكمة أن تسعى لإيجاد ثغرة بين تلك المنافسة الأوروبية على أمل التوصل إلى إحداث نوع من التوازن بينهم للحيلولة دون سيطرتهم على البلاد[٩].

أبدت بريطانيا مع رحيل الحملة الفرنسية عن مصر في عام ١٨٠١ اهتماما بالغا بإقليم برقة المجاور لحدود مصر الغربية، ولم تسمح بانفراد أي دولة أوروبية به، وفضلت بقائه تحت السيادة العثمانية الأقل خطرا على مصالحها في مصر والبحر المتوسط، وكانت تقف بالمرصاد للمخططات والأطماع الفرنسية التي بدورها كانت تقف في مواجهة تعالي النفوذ البريطاني[١٠]، لكن فرنسا استطاعت احتلال الجزائر ١٨٣٠ وتونس ١٨٨١ بعد أن مهدت الأجواء الدولية [١١]. ومع تنامي المصالح البريطانية في مصر في القرن التاسع عشر خاصة بعد افتتاح قناة السويس ١٨٦٩ رأت أنه لا مندوحة من إحكام السيطرة على مصر وتحقق لها ذلك فى عام ١٨٨٢[١٢].

وكانت بنغازي مسرحا لهذا العداء طيلة القرن التاسع عشر، وأضحت برقة وطرابلس بمثابة منطقة عازلة بين بريطانيا في مصر وفرنسا في تونس والجزائر، ولذا حالت بريطانيا دون تغلغل النفوذ الفرنسي في برقة وطرابلس للحيلولة دون اقترابها من الحدود الغربية لمصر. وبدى إقليم برقة أكثر أهمية بالنسبة لها، ولذا كانت بنغازي حاضرة الإقليم الساحة الأكثر سخونة في مجال التنافس البريطاني الفرنسي [١٣].

وظل التنافس محتدما بين الدولتين حتى توصلا إلى تسوية ثنائية في هذا الشأن عرفت بالوفاق الودي في عام ١٩٠٤، الذي ما كان ليظهر لولا التهديدات الألمانية لمصالحهما وتحالفها مع الدولة العثمانية التي أفسحت مجالا كبيرا لتنامي النفوذ الألماني[١٤]، لتلتقي المصالح البريطانية والفرنسية مع الأطماع الإيطالية التي كانت تتوق للسيطرة على برقة وطرابلس خاصة وأنها أضعف من أن تشكل خطرا على وضع بريطانيا في مصر [١٥]، ولذا سعت بريطانيا من خلال التسوية لإقناع فرنسا بالنفوذ الإيطالي في برقة وطرابلس تعويضا عن احتلالها لتونس وانتزاعا لها من التحالف الثلاثي[١٦] Triple Allianceمع ألمانيا والنمسا[١٧] لتصطف الدول الثلاث بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في مواجهة النفوذ الألماني في شرق ليبيا الرامي إلي الاستيلاء علي مواني‌ء برقة ولاسيما بنغازي وطبرق [١٨].

٢ - بنغازي في عهد الأسرة القره مانلية وخضوعها للحكم العثماني:

كانت بنغازي في القرن السادس عشر بمأمن من هجمات الإسبان وفرسان القديس يوحنا في الحوض الغربي للبحر المتوسط، ولعل ذلك ما صرف انتباه الدولة العثمانية وولاتها في طرابلس عنها، خاصة وأن بنغازي لا تعتبر من مناطق الوفرة مع تواضع ثرواتها الاقتصادية.[١٩] إلا أن السلطان العثماني مراد الرابع (١٦٢٣ – ١٦٤٠) أدرك أهمية موقعها فسعى لضمها، ونجحت القوات العثمانية في الاستيلاء على بنغازي في ١٦٣٨ حيث قاموا بتشييد قلعة حصينة لحماية المدينة، وجرى شحنها بالرجال والعتاد لحفظ الأمن وأصبحت متصرفية تابعة لوالي طرابلس العثماني [٢٠].

وسعى العثمانيون لبسط نفوذهم على إقليم برقة، ولذا سطَّروا بوجودهم بداية لمرحلة جديدة في تاريخ المنطقة، فأولوا مدينة بنغازي اهتماما كبيرا، حيث أصبحت مقرا لإدارة الإقليم ومقر إقامة المتصرف، وأهم مركز تجاري في إقليم برقة بعد أن حظيت بشكل من الازدهار [٢١]. وقام العثمانيون بمنح عسكرييهم أراضٍ نظير التزامهم بأداء الضرائب المستحقة عليها للدولة، هذا بالإضافة لتلبية كافة احتياجات الدولة من مؤن وعتاد وأموال في وقت الحرب [٢٢].

وساهم في عدم الاستقرار ونزوع القوى المحلية نحو الصراع، أن دب الضعف في الدولة العثمانية، وما واكب ذلك من انصراف الجميع نحو الإثراء على حساب الأهالي، واكتفى العثمانيون بمظاهر السيادة وعلى رأسها جباية الضرائب، وكانت تلك الظروف مدعاة لظهور شخصية أحمد القره مانلي (١٧١١ – ١٧٤٥) الذي سعى لنيل الشرعية من الدولة العثمانية ١٧١١ وانبرى في مواجهة الفوضى وترتيب الأوضاع الداخلية [٢٣].

أدرك أحمد باشا القره مانلي أهمية سيطرته على برقة وحاضرتها بنغازي التي استمرت تحظى بمكانتها كأهم مركز تجاري في الإقليم، حيث ازدهرت تجارة القوافل الصحراوية في السودان الأوسط والسودان الشرقي، والتي كانت بنغازي منفذها الرئيس على البحر المتوسط[٢٤] وقام أحمد باشا بإعداد حملة لضم إقليم برقة، وحظى بموافقة الدولة العثمانية، وتمكن من السيطرة على الإقليم بمساعدة أخيه شعبان بك الذي عينه نائبا عنه في بنغازي، والذي سعى إلى إحكام سيطرته على برقة والقضاء على أي حركات مناوئة لحكمه وتعيين أصحاب الكفاءة [٢٥].

تراخت قبضة الأسرة القره مانلية على إقليم برقة في عهد خلفاء المؤسس أحمد باشا، فنجد في عهد خليفته محمد باشا القره مانلي (١٧٤٥-١٧٥٤) أن ضرب الجفاف البلاد وعزت الأقوات وانتشرت الأوبئة والأمراض، فتناقصت وبشكل مطرد حصيلة الدولة من الضرائب، كما تعثرت قدرة الدولة على جباية الإتاوات من السفن العابرة للبحر المتوسط، وكان لذلك نتائجه على ميزانية البلاد والانفاق على الخدمات الضرورية كالأمن والصحة، فانتشر الاضطراب وعمت الفوضى ودب الصراع بين أبناء البيت الحاكم [٢٦].

ونشب صراع علي الحكم بين يوسف القره مانلي (١٧٩٥ – ١٨٣٢) وأخيه أحمد باشا الثاني (يناير – يونيو ١٧٩٥) واليه على برقة، الذي سعى للانفراد بحكم الإقليم ومنازعة أخيه يوسف باشا على حكم طرابلس، وتمكن أحمد باشا من استقطاب عدد من قبائل برقة إلى صفه في مواجهة أخيه يوسف باشا الذي لم يدخر وسعا لتجهيز حملة للقضاء على أطماع أخيه حتى تمكن من

القضاء على الانقلاب على السلطة الشرعية. إلا أن حالة الانتقام التي قامت بها قواته عقب دخول الإقليم زادت كثيرا من حالة الاحتقان لحكم الأسرة القره مانلية وعجلت بزوال وجودهم [٢٧].

أدى تردي الحالة الاقتصادية في البلاد بعد تقلص مصدر الدخل الرئيس، برفض الدول الأوروبية دفع ما فرض عليها من اتاوات على سفنها العابرة للبحر المتوسط، وذلك لضمان أمنها وحمايتها، في ظل عدم وفاء مصادر الدخل الثانوية الأخرى كالضرائب وعوائد التجارة بالمتطلبات الضرورية [٢٨] مدعاة لحدوث اضطرابات شكلت بيئة مثلى للفوضى مما أجبر يوسف باشا القره مانلي – بعد عجزه عن رأب هذا الصدع – على التنازل عن الحكم لابنه علي باشا الثاني (١٨٣٢ – ١٨٣٥)[٢٩] الذي سارع في إبريل ١٨٣٣ بتعيين أخيه عثمان بك على إقليم برقة، الذي سعى إلى كسب ود الأهالي لكن الاوضاع في طرابلس استمرت في التدهور[٣٠].

أدركت الدولة العثمانية حجم الفوضى والاضطرابات التي كانت تموج فيها البلاد فأرسلت أسطولا في مايو ١٨٣٥ إلى طرابلس، وتم الاستيلاء على حصون وقلاع المدينة وعادت طرابلس ولاية عثمانية تحكم حكما مباشرا، ثم سار الأسطول بقيادة مصطفى رائف باشا بعد أن جرى تعينه حاكما على برقة، فوصل إلى برقة في أكتوبر ١٨٣٥ وتمكن من السيطرة على بنغازي حاضرة الإقليم ومقره الإداري، وأذعنت له القبائل وقدمت له فروض الولاء، تخلصا من حالة الاضطراب التي عمت الإقليم [٣١].

وجرى اتخاذ بنغازي في إقليم برقة مقرا لنائب والي طرابلس اعتبارا من عام ١٨٣٥، وحاضرة رسمية لمتصرفية برقة [٣٢]التي حظيت بمكانة لأهميتها الاستراتيجية ومتاخمتها لحدود مصر الغربية، ولذا حرص الباب العالي على وضع متصرف للإقليم دون تركه بشكل دائم لوالي طرابلس [٣٣].

٣- الجدب والمجاعات والأوضاع الصحية في بنغازي قبيل العهد العثماني الثاني:

شهدت بنغازي إبان عهد الأسرة القره مانلية مجاعات عدة، بسبب ندرة الأمطار واختفاء الأقوات من الأسواق، وعجز الأهالي عن تلبية أبسط احتياجاتهم الحيوية، وفي المقابل لم تقدم

السلطات يد المساعدة لهم بتخفيض ما عليهم من ضرائب مستحقة[٣٤] كما واجهت الزراعة صعوبات جمه في بنغازي من أهمها قلة مساحة الأرض الزراعية الخصبة، وتذبذب سقوط الأمطار، وارتفاع الحرارة في فصل الصيف في ظل عدم وجود مصدر دائم وفير للمياه كالأنهار[٣٥] فقد حلت مجاعة في عام ١٧٨٤ لندرة الأمطار، فهاجر سكان الريف والتحقوا بمدينة بنغازي حيث أقامت لهم السلطات ملاجئ حول المدينة، ومات منهم خلق كثير لعجز السلطات عن الوفاء باحتياجاتهم من الغذاء والدواء[٣٦].

ألقى سوء الأوضاع الاقتصادية الناتج عن حالة الاضطراب والفوضى التي شاعت في بنغازي نهاية عهد الأسرة القره مانلية، إلى شيوع الفقر وعدم الاهتمام بالخدمات الصحية وإهمال النظافة العامة وانتشار قرى الصفيح، وصاحب ذلك عدم اعتناء الأهالي بالتغذية المتوازنة فوجبة الطعام تكاد تخلو من التنوع، وتتكون في الغالب من الحبوب والتمر، في حين يقل كثيرا تناول الخضروات والفواكه الطازجة والبيض واللحوم، مما جعل الاهالي فريسة سهلة للأمراض وأدى ذلك إلى شيوع أمراض عديدة أهمها :الالتهابات المعوية عند الأطفال فقد كان يموت طفل من كل طفلين في بنغازي [٣٧].

وانتشر كذلك مرض السل الرئوي بدرجة ملحوظة فكانت التقديرات إصابة أكثر من ثلاثمائة مريض فنمط بناء البيوت جعل من الصعوبة السماح بتجدد الهواء النقي، كما قضت العادات والتقاليد بضرورة إغلاق النوافذ والأبواب مما أدى لعدم السماح بدخول أشعة الشمس، كذلك ما اعترى بنغازي من ظروف اقتصادية وإدارية حالت دون تطهير بيارات الصرف الصحي، هذا بالإضافة لانتشار أمراض أخرى كالحصبة والسعال الديكي وتضخم الغدة الدرقية، كما انتشرت أمراض العيون بشكل ملحوظ، وتسببت في مضاعفات خطيرة تؤدي إلى فقدان البصر جزئيا أو كليا [٣٨].

وصاحب انتشار تلك الأمراض وجود موروث شعبي باللجوء للسحر والشعوذة، والاعتماد على الطب الشعبي والتداوي بالأعشاب الطبية في ظل عدم وجود أطقم طبية أو منشآت علاجية

حقيقة، فلم يكن يوجد إلا وحدة صحية محدودة الامكانات، كما افتقد القطاع الصحي للعنصر النسائي من الطبيبات أو الممرضات [٣٩].

أولا – بنغازي بين التبعية لطرابلس والباب العالي :

نجح العثمانيون في إعادة ضم إقليم برقة عام ١٨٣٥، وجرى إلحاقها على ولاية طرابلس، وكان " نائب الوالي في بنغازي هو "**المتصرف**" والمسئول عن إدارة شئون الإقليم وكان الوالي في طرابلس رأس النظام الإداري والعسكري [٤٠]. وقسمت الإدارة العثمانية الجديدة إقليم برقة إلى ست قائمقاميات: وهي: قائمقامية بنغازي، وقائمقامية درنة، وقائمقامية اجدابيا، وقائمقامية المرج، وقائمقامية أوجله وجالو، وقائمقامية الكفرة [٤١].

برزت مكانة متصرف إقليم برقة في الدولة العثمانية، وتنبه الباب العالي لمكانة الإقليم المتنامية، ولعل ذلك كان الدافع الرئيس في إسناد منصب المتصرف إلى أمراء البيت العثماني، ولذا لم يكن هناك دور لوالي طرابلس في اختيار متصرف إقليم برقة رغم تبعيته له [٤٢].

أبقى الباب العالي – على إثر ازاحة الأسرة القره مانلية – على النظام الإداري في البلاد قائما حتى نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر، وذلك لعدم استقرار الحكم العثماني لاندلاع الاضطرابات، ومطالبة كلا من القنصل البريطاني والفرنسي الإدارة العثمانية الجديدة بديون بلادهما وديون رعاياهما المستحقة الوفاء إبان عهد الأسرة القره مانلية[٤٣] فأدرك الباب العالي مدى صعوبة الوفاء بتلك الديون المستحقة[٤٤] وفي المقابل ألمح القنصل الفرنسي لاستعداد بلاده التغاضي عن تلك الديون نظير عودة الأسرة القره مانلية إلى الحكم، لكن الدولة العثمانية لم تقبل التخلي عن أراضيها خاصة في ظل تأييد ومساندة بريطانيا لها في هذا الشأن [٤٥] التي كانت ترى الأهداف الحقيقية من وراء ذلك.

وكانت فرنسا منزعجة من عودة الحكم العثماني للبلاد ١٨٣٥، لما قد يترتب على ذلك من تأثير قد يزعزع وجودها في الجزائر، وهي حينئذ حديثة عهد فيها ولم تتوطد مكانتها بعد[٤٦] ولذا ما إن لاحت مؤشرات سيطرتها على زمام الأمور في الجزائر حتى تقدم السفير الفرنسي لدى الباب

العالي إدوارد توفينيل Édouard–Antoine de Thouvenel (١٨٥٥ – ١٨٦٠) بمقترح في عام ١٨٥٥يقضي بتقسيم برقة وطرابلس بين مصر وتونس، نظير زيادة ما تجبيه الدولة العثمانية من أموال سنوية، لكن الدولة العثمانية رفضت هذا الطرح[٤٧] على الرغم من اشتراك فرنسا إلى جانبها في حرب القرم[٤٨] (١٨٥٣ – ١٨٥٦) فقد أدركت أن النفوذ الفرنسي المتنامي في كلا من مصر وتونس يجعل من برقة وطرابلس خاضعتان لفرنسا بشكل غير مباشر مما يرسخ الاحتلال الفرنسي في الجزائر، ويبسط النفوذ الفرنسي على شمال أفريقيا.

تمثلت أهداف الإدارة العثمانية الجديدة في الحفاظ على الأمن والاستقرار، ونزع فتيل النزاعات القبلية،وضمان جباية الضرائب وفاءا بنفقات الإدارة من ناحية، وتسديدا لديون الدول ومستحقات الرعايا الأجانب – إبان عهد الأسرة القره مانلية – من ناحية أخرى، والتي كان قد طالب بها القناصل ولا سيما قنصلا بريطانيا وفرنسا[٤٩].

وفي إطار أهدافها سعت الإدارة لاستقطاب مشايخ القبائل لاسيما القبائل ذات الشأن [٥٠] كقبائل البراعصة والمغاربة والعواقير... من خلال الرواتب الشهرية والألقاب والرتب والمناصب والخلع، فجرى استقطاب زعماء ومشايخ القبائل لجباية الضرائب نظير ما كانوا يتقاضوه من رواتب شهرية لضمان ولائهم مثل الشيخ أبو بكر حدوث أهم زعامات قبائل البراعصة، كما منحته الإدارة لقب بك ورتبة يوزباشي[٥١]. كما جرى تعيين الشيخ علي الأطيوش شيخ قبيلة المغاربة مديرا لسرت وأصبح يتمتع بنفوذ من غرب مدينة بنغازي إلى حدود سرت.[٥٢] كما جرى منحه هو الآخر رتبة يوزباشي ولقب بك [٥٣].

وكان اندلاع النزاع القبلي بين قبيلتي البراعصة والعبيدات في عام ١٨٥٩ مهددا للأمن والاستقرار التي سعت الإدارة لنشرهما في الإقليم [٥٤] مما استدعى تدخل السلطات العثمانية لرأب هذا الصدع ورد غائلة المعتدي[٥٥] وانعكس ذلك بشكل مباشر على جباية الضرائب التي تراجعت حصيلتها بشكل غير مسبوق مما استدعى تدخلا عاجلا ومباشرا من الإدارة لجبايتها ريثما يتم تهدئة الأوضاع في الإقليم لتعود الأمور إلى نصابها [٥٦].

وفي إطار قيام الإدارة بسد ذرائع الاضطراب عزلت كلا من الشيخ أبو بكر حدوث البرعصي والشيخ علي الأطيوش من وظيفتهما، وأودعت الشيخ أبو بكر السجن تأديبا له على إساءة استخدام سلطاته بما اكتنف جمعه للضرائب من مغالاة وتعسف(٥٧)، مما كان سببا في انتشار حالة الاحتقان بين الأهالي، والتي أدت إلى اندلاع الاضطراب والاحتراب القبلي(٥٨).

ونجحت الإدارة في إقناع مشايخ القبائل بالرضوخ لتعليمات الإدارة طواعية حفاظا على الاستقرار، والتزمت قبيلتا البراعصة والعبيدات بالحفاظ على شيوع حالة السلم والأمن واحترام ملكية الغير، وتأكيدا لحسن النوايا سلمت كل قبيلة منهما رهائن من أبنائها إلى مركز المتصرفية في بنغازي(٥٩)، وفي المقابل منحتهما الإدارة خلعا موشاه بالذهب(٦٠). وكانت تلك الخطوات التي أقدمت عليها الإدارة دلالة واضحة على نجاح الإدارة في تحقيق أهدافها من حفظ الأمن والاستقرار، وأنها أصبحت السلطة العليا التي يتم الاحتكام إليها.

أعلن الباب العالي في عام ١٨٦٣ تحويل بنغازي إلى متصرفية قائمة بذاتها لما هي عليه من أهمية استراتيجية واقتصادية، وأن تكون تبعيتها المباشرة لإسطنبول(٦١)، وبالتوازي مع هذا الإجراء عين الباب العالي خليل باشا (١٨٦٣ – ١٨٦٧) متصرفا على بنغازي بسلطات إدارية وتنفيذية وعسكرية واسعة(٦٢)، وقد عرف عنه الحزم والحكمة في آن واحد، فانتظمت جباية الضرائب، وخضعت القبائل لسلطة الدولة، واحتوى التمرد مما أسهم في استقرار الأوضاع (٦٣)، كما أشار خليل باشا على الباب العالي بأهمية تدخل الدولة المباشر في عقد الصلح بين قبيلتي البراعصة والعبيدات، فكلف الباب العالي والي طرابلس المشير علي رضا باشا (١٨٦٦ – ١٨٧٠) ممثلا للباب العالي لعقد هذا الاتفاق(٦٤) وكان ذلك إيذانا بهيمنة الإدارة العثمانية على الأوضاع في الإقليم، ترسيخا لسلطتها وإشاعة للأمن والاستقرار تسهيلا لجباية الضرائب(٦٥). كما أعاد تقسيم مدينة بنغازي إلى اثنتي عشرة مَحِلة فارتفعت مكانته وعلا قدره(٦٦).

كانت السلطات الواسعة التي منحها الباب العالي لخليل باشا متصرف بنغازي سلاح ذو حدين مكنته من ترتيب أوضاع المتصرفية على الوجه الأكمل الذي يرضي الباب العالي، لكنه بث

لدى الباب العالي مخاوف انفصال المتصرفية لما كان عليه خليل باشا من مؤهلات شخصية جعلته محط احترام وتقدير الأهالي، مما أكسبه شعبية لا يستهان بها، حيث التفت حوله الأهالي بما قد يغويه باستقطاب أنصار لمساندته في محاولته للانفصال، وبالطبع لاحت في مخيلة الباب العالي تجربة الأسرة القره مانلية، التي لم تكن الدولة العثمانية على استعداد للسماح بتكرارها مرة أخرى، ولذا سارعت باتخاذ **خطوات أربع: أولها:** تعيين عسكري من طراز فريد على ولاية طرابلس وهو المشير علي رضا باشا(٦٧). **ثانيها** :إلحاق متصرفية بنغازي بولاية طرابلس في عام ١٨٦٧، **ثالثها:** عزل خليل باشا من منصبه كمتصرف لبنغازي، وتعيين مختار باشا (١٨٦٨ – ١٨٦٩) محله(٦٨)، **رابعها:** تقليص سلطات المتصرف(٦٩).

وانعكس إجراء الباب العالي تقليص سلطات متصرف بنغازي بعد جعله تابعا لوالي طرابلس على الأوضاع في المتصرفية، فاهتزت هيبة الإدارة وعادت النزاعات القبلية إلى الظهور، وتجددت إغارات القبائل الأعظم شأنا وقوة على جيرانها من القبائل الأقل شأنا، وبطبيعة الحال تأثرت حصيلة الضرائب بشكل ملحوظ، وذلك خلال فترة زمنية قصيرة، وكان لذلك تداعيات جمة سواء على الإقليم أو على الدولة العثمانية حيث تراجعت حصيلة الانفاق على رواتب الجند والخدمات ورواتب الموظفين ورجال الإدارة، كما تأثرت حصيلة ما تم إرساله إلى اسطنبول(٧٠). وحال تراجع سلطات المتصرف دون تحسن الأوضاع، على الرغم من تغيير أكثر من متصرف(٧١) في فترة زمنية قصيرة لا تتجاوز أربع سنوات (٧٢).

وأطل شبح الجفاف والمجاعة على الإقليم بحلول عام ١٨٧١ في ظل تلك الأوضاع الإدارية والمجتمعية التي أقل ما يمكن أن توصف به أنها لم تكن على ما يرام، ولذا رغبة من الدولة في مواجهة ذلك الوضع المتردي بضبط إيقاع الإقليم من الناحية التنظيمية، أقدم الباب العالي على خطوة مهمة هي إلغاء التبعية الإدارية لبنغازي على ولاية طرابلس، وإلحاقها مباشرة على الدولة العثمانية كولاية عثمانية للمرة الأولى(٧٣).

وكان قرار إلغاء تبعية متصرفية بنغازي لولاية طرابلس في عام ١٨٧١، وإلحاقها إداريا على الدولة العثمانية كولاية عثمانية رغم أهميته، لكن كان له الكثير من السلبيات في حينه على الأوضاع في تلك الولاية الجديدة، حيث أقدمت الإدارة الجديدة على تغيير كامل للجهاز الإداري مما أحدث ارتباكا إداريا ملحوظا [٧٤]، ولم تلبث الأحداث إلا قليلا ليطل شبح الجفاف والمجاعة على البلاد في العام ذاته، مما أدى إلى تفشي الأوبئة والأمراض وإشاعة حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار. فأدرك الباب العالي أن تلك الخطوة ليس هذا وقتها، مع ضرورة عودة الأوضاع على ما كانت عليه، فأصدر الباب العالي قرارا بإلحاق بنغازي على ولاية طرابلس في عام ١٨٧٢[٧٥].

استمرت متصرفية بنغازي خلال الفترة (١٨٧٢ – ١٨٧٨) تابعة لولاية طرابلس، وجرى تعيين المشير على رضا باشا لولاية طرابلس [٧٦] للمرة الثانية (١٨٧٢ – ١٨٧٤) حتى يتمكن بما عرف عنه من حزم وعزم على مواجهة الجفاف الذي اجتاح البلاد، وما ترتب على ذلك من مجاعة وأوبئة ليمر بالبلاد بأقل قدر ممكن من الخسائر. خاصة في ظل معانة الدولة العثمانية من تراكم الديون التي كانت تلتهم نصف إيراد الخزانة، لتعلن عجزها عن سداد ديونها أو حصولها على قروض لتمويل عجز الميزانية، وفاقم انتشار الجفاف في الأناضول ١٨٧٢ من الأزمة، مما أدى إلى مجاعة شديدة ١٨٧٣ – ١٨٧٤ حتى أوشكت أن تعلن الدولة العثمانية إفلاسها عام ١٨٧٥ [٧٧]. لتندلع في هذه الظروف الحرب الروسية العثمانية[٧٨] ١٨٧٧ – ١٨٧٨ والتي انتهت بهزيمة العثمانيين وعقد معاهدة سان ستيفانو ١٨٧٨ وبمقتضاها احتفظت روسيا بجميع مكاسبها من الحرب، بالإضافة لتمكنها من تأسيس بلغاريا الكبرى والتي أضحى بإمكانها حينئذ تهديد إسطنبول[٧٩] وعقدت بريطانيا اتفاقا سريا مع الدولة العثمانية في ٤ يونيو ١٨٧٨ حصلت بريطانيا بمقتضاه على قبرص نظير موازنتها الوجود الروسي في أرمينيا، ودفاعها عن الممتلكات العثمانية الباقية في آسيا ضد روسيا [٨٠].

انتاب الدولة العثمانية – بعد الحرب الروسية العثمانية – القلق البالغ من تعرض أراضيها التي تحظى بأهمية استراتيجية وتترصدها أطماع الدول الأوروبية ومنها إقليم برقة، فأخذت في

تفعيل سيطرتها عليه. وفي هذا الإطار سعت في التأسيس لفكر إداري جديد، لعبت فيه العصبيات المحلية دورا في تطبيق الحكم المباشر، ومواجهة الاضطرابات والحركات الانفصالية ولاسيما في الأقاليم البعيدة كبرقة [٨١] بتأسيس دولة متماسكة الأطراف بإدخال تغيرات مهمة في النظام الإداري، ودربت مشايخ وزعماء القبائل في برقة لتولي مناصب قيادية [٨٢] واعترفت بالتقسيمات القبلية، وجعلت لكل قبيلة قائمقامية قائمة بذاتها يديرها قائمقام، وحثت القبائل المتنازعة في برقة على عرض خلافاتها على المحاكم التي شُكِلَت لهذا الغرض[٨٣].

وفي إطار تلك الظروف التي ألمت بالدولة والتي كانت لها انعكاساته في سياستها الداخلية، أجرى الباب العالي في عام ١٨٧٨ تعديلا إداريا، حيث جرى رفع مكانة بنغازي لمرتبة الولاية، وإلغاء تبعيتها لولاية طرابلس، وإلحاقها مباشرة على الدولة العثمانية [٨٤]. وفي الوقت ذاته أقدم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩) على القيام بإصلاحات في البلاد فأصدر مرسوما جديدا عرف "خط الإصلاحات والتنظيمات الجديدة " ١٨٧٩ وفيه تمت الإشارة للمرة الأولى لمبدأ الفصل بين السلطات: التنفيذية والتشريعية والقضائية في أجهزة الدولة، وتجريم إساءة استخدام السلطة، وإلغاء السخرة، والمساواة بين كافة الطوائف والفئات والأعراق في كافة أرجاء الدولة. وإحداث تطوير في إدارة البلاد باتباع النظام المركزي خاصة في الأقاليم البعيدة [٨٥] والتي كان منها إقليم برقة. إلا أن القبائل التي اعتادت على الاستقلالية طيلة قرون لم تستطع بسهولة التأقلم على النظام الجديد غير المألوف[٨٦].

كانت المخصصات المالية والمتطلبات الإدارية والاقتصادية لولاية بنغازي الجديدة (١٨٧٨ – ١٨٨٨) أكبر من قدرة الدولة على تلبيتها، خاصة في ظل سعي الإدارة الجديدة لتأسيس جهاز إداري شامل ومتكامل في هيئته التنفيذية وأدواته الفاعلة حتى تستطيع التغلغل في كل بقعة من الإقليم بغية إحداث التغيير المطلوب نهوضا بالولاية [٨٧].وكان أمام الدولة **خياران : أولهما:** بقاء الوضع الإداري لولاية بنغازي على ما هي عليه في ظل عدم القدرة على أداء المهام على الوجه الأكمل، بما يعرض مشروع الدولة لخطر الفشل، ولذلك تداعياته الجسيمة في ظل تربص قوى

غربية لانتزاعها من بين يدي الدولة. **وثانيهما:** النزول بسقف الطموح إلى المستوى الذي يجعل الدولة قادرة على تلبية الاحتياجات المالية والمتطلبات الإدارية والاقتصادية نهوضا بها ولكن على مراحل، وهذا يتطلب إعادة بنغازي كمتصرفية مع استمرار تبعيتها للدولة(٨٨).

كان أمام الدولة محدد مفصلي آخر وهو أن بنغازي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر أضحت نقطة ارتكاز مهمة على شبكة متداخلة من طرق النقل وحركة التجارة، بعد أن أحكمت بريطانيا وفرنسا مراقبتهما للنشاط التجاري عبر مدينة طرابلس ومكافحتهما لتجارة الرقيق، وبدت بنغازي البديل الأمثل لهذه التجارة عبر دروب وطرق الصحراء، في ظل إشراف القائم على إدارة بنغازي التابع مباشرة لإسطنبول(٨٩). ولذا استقر في إدراك الدولة بعد كل تلك التجارب بوجوب استمرارية تبعية بنغازي لها لكن ليس كولاية فهذا يتطلب مخصصات مالية كبيرة، وجهاز إداري متكامل، ومشروعات تنموية، وخدمات متعددة وفاعلة، وهذا أكثر من أن تتحمله حينئذ، وكان قرار الدولة في ١٨٨٨ أن تستمر تبعية بنغازي لإسطنبول مباشرة ولكن كمتصرفية، واستمر هذا الوضع حتى انتهاء العهد العثماني الثاني ١٩١١(٩٠).

ثانيا- بنغازي : السكان والنشاط الاقتصادي:

١. السكان:

حدد الواقع السياسي والحضاري لمدينة بنغازي في العهد العثماني الثاني الطبيعة الديموغرافية للنظام الاجتماعي القائم بها، فقد راوحت بين التبعية لطرابلس والتبعية للدولة العثمانية التي بدأت تفقد ممتلكاتها في المشرق العربي، كما تعرض القطاع الاقتصادي والاجتماعي لموجات من القحط والمجاعة والأوبئة مما كان له أثر على الثروة والسكان. فالثروة هي نتاج العمل البشري التي تتطلب وجود وفرة في السواعد البشرية، وكانت الوسيلة الأهم لتنمية الانتاج وتلبية الاحتياجات هى زيادة انتاجية الفرد من ناحية وزيادة الكتلة البشرية من جانب آخر (٩١). وقد تنوعت التركيبة السكانية في بنغازي فكان على رأسها القبائل العربية والأتراك واليهود هذا بالإضافة للجاليات الأجنبية والتي تمثلت في " المالطيين واليونانيين والإيطاليين والفرنسيين والأسبان وغيرهم.(٩٢)

جسدت القبيلة وحدة البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في إقليم برقة، ولذا كان من الطبيعي أن يذوب كيان الفرد في القبيلة، وينضوي الجميع تحت رايتها، ولكل قبيلة نطاق جغرافي تنشط في إطاره [٩٣]. وتمحورت التجمعات القبلية في قائمقامية بنغازي – شأنها في ذلك شأن الإقليم كله – حول قبور الأولياء والصالحين والمرابطين استجلابا للخير والبركة، واستقطابا لوفود المزيد من العشائر والبطون طلبا للقوة والنصرة، في ظل مجتمع قبلي تسود فيه العادات والتقاليد ويكثر فيه الصراع والقتال[٩٤].

وقسم العثمانيون متصرفية برقة إلى عدد من القائمقاميات، وكان أهمها قائمقامية بنغازي والتي كانت عاصمة الإقليم وأهم مركز تجاري، وجرى تقسيم قائمقامية بنغازي إلى خمسة أقسام إدارية وهي: **أولها** : برسس[٩٥] والتي يعيش فيها قبائل العواقير، والمجابرة، والقطعان. **ثانيها:** سلوق[٩٦] وتعيش فيها قبائل مثل الفواخر، العواقير فرع السديدي، والعريبات وغيرها. **ثالثها** : قمينس[٩٧] وتشمل قبيلة العواقير فرع مطاوع، والبراعصه. **رابعها:** سيدي خليفة[٩٨] وتشمل قبيلة العواقير والفواخر والمنفه وغيرها **خامسها:** اسلنطة[٩٩] وتشمل قبيلة البراعصة والعبيدات والعوامة[١٠٠].

القبائل العربية :وتنقسم القبائل العربية في قائمقامية بنغازي إلى كتلتين كبيرتين **أولهما : السعادي** : وبها العديد من العشائر والأفخاذ مثل " العقاقرة – العبيدات – البراعصة– البراغثة – العبيد – المجابرة..."**.وثانيهما: المرابطون:** والتي تنحدر منها عشائر وأفخاذ مثل "الزوية – الفرجان –القطعان – العوامة – المنفه – الفواخر...."[١٠١].

القولوغلية أو الكراغلة: وفدت جماعات من القولوغلية من مختلف أجزاء الدولة العثمانية، وهم من جنود الانكشارية العثمانيين، واستقروا في برقة منذ ضمها للدولة العثمانية ١٦٣٨، وتركز استقرارهم في مدينة بنغازي، وانخرطوا في الحياة المدنية، ومارسوا التجارة وزاولوا الحرف وتزوجوا من النساء المحليات[١٠٢] في الغالب أو من مسيحيات من سبايا القرصنة[١٠٣]، وصاروا عبءً على

الدولة ورمزا لضعفها وترهلها، ولكنهم شكلوا شريحة اجتماعية جديدة من أب انكشاري وأم ليبية، وأطلق عليهم القولو أوغلية أو الكراغلة [١٠٤].

اليهود :استقرت أعداد كبيرة من اليهود في إقليم برقة ولاسيما في بنغازي، كما وفدت أعداد أخرى منهم هربا من الاضطهاد ومحاكم التفتيش في إسبانيا عقب سقوط غرناطة ١٤٩٢. وكانت أوضاع الجالية اليهودية في بنغازي مستقرة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تمكنوا من ترتيب أوضاعهم، كما كانوا في مأمن من الأسبان وفرسان القديس يوحنا وقدرت أعدادهم في مطلع القرن التاسع عشر في بنغازي وحدها بحوالي ٢٥٠٠ نسمه [١٠٥]. وتركز نشاطهم في مزاولة الأعمال التجارية والأنشطة المالية واندمجوا في الحياة العامة وتحدثوا اللغة العربية، وكانت أنشطتهم هى العمود الفقري للنشاط التجاري والحرفي في بنغازي، مما در عليهم عوائد مالية كبيرة، وأدى إلى تراكم ثرواتهم [١٠٦].

وكفلت الدولة العثمانية لليهود حرية العبادة، فكانت لهم معابدهم التي مارسوا فيها شعائرهم، وتوسعت كذلك أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية فكونوا مجلسا للتجار اليهود [١٠٧] واحتفظ اليهود بشخصيتهم الدينية والثقافية، حيث أنهم كانوا يستخدمون اللغة العبرية فيما بينهم في حين استخدموا العربية في المعاملات الرسمية [١٠٨].

الجاليات الأجنبية :الإيطاليون: مارس سكان المدن الإيطالية كجنوة – البندقية – نابولي – توسكانيا " نشاطا تجاريا على نطاق واسع في إقليم برقة ولاسيما حاضرته بنغازي فهي أهم مركز تجاري بالإقليم، وتمتع الإيطاليون خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر بحرية التجارة وممارسة الشعائر [١٠٩].

وتنامت المصالح الإيطالية لتنامي أطماعها الاستعمارية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وخاصة بعد نيل الوحدة ١٨٧١، وتأسست سلسلة من المشروعات الاقتصادية والمالية والخدمية كشراء الأراضي وتكوين المزارع الحديثة مما كرّس رأسمالية إيطالية على الأراضي الليبية،

كما تم فتح فرع لمصرف روما ١٩٠٧ في بنغازي [١١٠]، وكذلك بناء المدارس ودور الرعاية الصحية الإيطالية والتي كان التعليم والعلاج فيها بالمجان [١١١].

وبرز في بنغازي عدد آخر من الجاليات كالمالطية واليونانية التي افتتحت لها قنصلية في طرابلس وعين وكيل لها في بنغازي عقب انفصالها عن الدولة العثمانية ١٨٣٢، وكان في بنغازي أيضا أعداد من جاليات أخرى كالفرنسية والإسبانية والبريطانية وكان الجميع يمارسون التجارة بحرية ويزاولون شعائرهم الدينية [١١٢].

انقسم السكان في بنغازي وما حولها حسب نشاطهم الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام رئيسة: **أولها: سكان مدينة بنغازي** وأولئك لم يتجاوز أعدادهم بأي حال من الأحوال ٢٢ ألف نسمه، وقد استوطن التجار والصناع والموظفين والمعلمين المدينة التي تمكنت من استقطاب غالبية الأقليات الأجنبية في الإقليم، والتي سيطرت على كثير من الأنشطة التجارية والصناعية [١١٣].

ثانيها: سكان الريف المتاخم لمدينة بنغازي سواء كانوا من كبار ملاك الأراضي الزراعية، أو من صغار الملاك الذين يعملون في أراضيهم بأيديهم. هذا بالإضافة للعمال الزراعيين الذين يقومون بالأعمال في الحقول والمزارع نظير أجور زهيدة [١١٤]. **ثالثها : سكان البادية الرحّل وشبه الرحّل:** انتشر البدو الرحل وشبه الرحل في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية التي تحد السهل الساحلي الضيق في الشمال، وتبلور نشاطهم الاقتصادي في رعي الأغنام والماعز والإبل وزراعة الحبوب على مياه الأمطار كنشاط معيشي، والانتقال عبر أراض جرى تقسيمها عرفا بين القبائل، ولم يخل الأمر من نزاعات على الأراضي والكلأ والعشب وآبار وعيون المياه [١١٥].

٢. النشاط الاقتصادي:

الزراعة : تعد الزراعة أحد دعائم الاقتصاد والركيزة الأولى لحياة الإنسان، وقد انخرطت أعداد كبيرة من السكان في ممارسة الزراعة، على الرغم من انخفاض انتاجية الفدان فالعمل الزراعي نشاطا موسميا، اعتمادا على كمية الأمطار والتي تتسم بالتذبذب من عام إلى آخر [١١٦]

وكان القمح والشعير أهم المحاصيل الزراعية لانهما المصدر الرئيس لغذاء السكان، وكانت زراعتهما وحجم انتاجهما رهنا بكمية الأمطار المتباينة من عام إلى آخر [١١٧].

ويعد الزيتون ثاني أهم المحاصيل الزراعية، وقد أبدت السلطات العثمانية اهتماما بأشجار الزيتون البرية ذات المحصول المحدود، وذلك بتطعيمها بأنواع ممتازة من أشجار الزيتون المعروفة بغزارة انتاجها، كما قامت بغرس عشرات الالاف من أشجار الزيتون [١١٨]. كما زرع شجر الدخان هذا بالإضافة لغرسها لأشجار التوت [١١٩]، كما كانت التمور من المنتجات الزراعية المهمة وقدرت أعداد أشجار النخيل بنصف مليون نخلة مثمرة في إقليم برقة، تنتج ما بين عشرة آلاف طن إلى ثلاثة عشر ألف طن سنويا[١٢٠]، كما كانت هناك محاصيل أخرى هامة كالعنب والفول السوداني[١٢١] وقام الإيطاليون منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر بتأسيس نظام المزارع الحديثة في مناطق الوفرة المائية [١٢٢].

وتكتسب الثروة الحيوانية أهمية ودورا في الحياة الاقتصادية، وتتنوع الثروة الحيوانية ما بين الأبقار والأغنام والماعز والإبل، وتكتسب الثروة الحيوانية أهميتها بكونها مصدرا غذائيا للسكان من البروتين الحيواني، وتدخل جلودها وأصوافها وأوبارها في بعض الصناعات اليدوية وكان معدل انتاج الثروة الحيوانية من اللحوم والألبان منخفضا [١٢٣] اعتمادا على كثافة المراعي ومسافتها، هذا بالإضافة إلى أن تربية الماشية على اختلاف أنواعها لم يكن نشاطا اقتصاديا بقدر ما كان أحد مصادر الثروة.

فرض العثمانيون على المحاصيل الزراعية ضريبة العشور، وضريبة الضأن والماعز على القطعان في المراعي [١٢٤] وأوكل إلى الزعامات القبلية والسنوسية في برقة مهمة جمع الضرائب [١٢٥] كما أنشأوا الدفترخانة في عام ١٨٦٤ لتسجيل الأراضي الزراعية وتقدير ما عليها من ضرائب ورسوم [١٢٦].

الصناعة: شهدت بنغازي في العهد العثماني الثاني قيام بعض الصناعات الأولية كاستخراج الملح من ملاحات بنغازي وقمينس وكركورة [١٢٧] كما أقامت الإدارة العثمانية مصنعا لإنتاج التبغ،

وآخر لإنتاج النسيج وصناعة الأغطية الصوفية والمنسوجات الحريرية، ومصنعا لدباغة الجلود وآخر لإنتاج الصابون[١٢٨].

وامتازت سواحل بنغازي باستخراج الإسفنج في نهاية القرن التاسع عشر[١٢٩] كما انتشرت في بنغازي بعض الصناعات التقليدية كصناعة الخيام من أوبار الإبل وشعر الماعز وكذلك صناعة الأبسطة، كما انتشرت الصناعات اليدوية كصناعة السكاكين والخناجر والبلط والفؤوس وكانت في ورش بسيطة استجابة لمتطلبات البيئة[١٣٠].

التجارة: اكتسبت بنغازي مكانة خاصة إبان الحكم العثماني، وبلغ عدد سكانها حوالي عشرين ألف نسمه، وهو عدد لا بأس به بالقياس مع المدن والبلدات المحيطة التي لم يتجاوز عدد قاطنيها خمسة آلاف نسمه [١٣١]. ولعل ذلك ما جعل منها ميناءً مهما للإقليم، لكن كانت هناك بعض المعوقات التي حالت دون رسو السفن والمراكب الصغيرة في فصل الشتاء بالميناء لهبوب الرياح والعواصف الشديدة، في حين يسهل رسو كافة أحجام السفن والمراكب صيفا، وكان لذلك تأثيرا علي حجم النشاط التجاري وذلك لضعف قدرة الميناء علي استيعاب كافة أحجام وأنواع السفن والمراكب التي تقصده طوال العام، ولذا جرى بناء فنار لإرشاد السفن التي تقصد الميناء[١٣٢].

راجت عمليات تصدير الماشية من إقليم برقة خلال العهد العثماني الثاني من موانئ الإقليم المهمة لاسيما بنغازي أو ميناء درنة إلى مصر التي كانت سوقا رائجة للإبل والأغنام والماعز والخيول [١٣٣] كما احتكر العثمانيون تصدير الملح البحري ذي الجودة العالية إلى جنوبي أوروبا [١٣٤] وكان يتم تصدير بعض المحاصيل الزيتية كزيت الزيتون والفول السوداني والسمسم [١٣٥]، أعوام الوفرة المائية والغذائية يتم تصدير ما زاد عن حاجة السكان من الحبوب كالقمح والشعير[١٣٦].

كانت حركة التبادل التجاري بين برقة وطرابلس في أزهى ما تكون إبان العهد العثماني حيث لم يفرض العثمانيون أية ضرائب أو جمارك أو رسوم على انتقال السلع والبضائع بين الأقاليم الليبية الثلاث برقة وطرابلس وفزان.[١٣٧] وأنشأ العثمانيون في بنغازي السوق البلدي الكبير[١٣٨] كما انتشرت الأسواق الريفية في نواحي بنغازي التي ذاع فيها نظام المقايضة حيث قام عدد من التجار

المتجولين بمقايضة السكان المحليين على ما معهم من بضائع وسلع كالبيض والتمر والصوف وبعض المصنوعات اليدوية...نظير حصولهم على الشاي والبن والسكر والأقمشة [١٣٩].

ثالثا – الجدب والمجاعات ومظاهرهما في بنغازي:

تعرضت بنغازي وما حولها لموجة جفاف في عام ١٨٣٩ حيث انقطع سقوط الأمطار شتاءً، وكان لذلك تداعيات وخيمة، حيث تردت الأحوال في بنغازي وما جاورها من قرى وبلدات تابعة لها، فعزت الأقوات في الأسواق، وانتشر الجوع وعم الفقر بين الأهالي [١٤٠]، ودفع ذلك قطاع من الموسرين من الأهالي إلى الهجرة خارج البلاد فرارا من الأزمة، كما لجأ البعض إلى السرقة، في حين لجأت بعض النساء والعجزة إلى السؤال على أبواب المنازل والأسواق [١٤١].

وأرسل مشايخ وأعيان بعض البلدات التابعة لبنغازي مثل سلوق، وسيدي خليفة، قمينس رسائل متتالية بينوا فيها حالة الأهالي المتردية بعد انتشار الجدب والقحط، ونفوق الحيوانات ووفاة خلق كثير من الناس، وباتت بلدانهم على شفا الانهيار، وحذّروا من عواقب ذلك على الأهالي على المدى القريب قائلين أنه إن لم تتداركهم بنغازي بشكل عاجل بالمؤن في مواطنهم فسوف يعجزون بشكل كامل عن السيطرة على من بقى من الأهالي [١٤٢].

واستقبلت مدينة بنغازي بحكم كونها حاضرة الإقليم أعدادا كبيرةً من الأهالي خاصة من الريف ظنا منهم بوجود مخزون من الحبوب يسد الرمق، فنصبوا الخيام وبنوا الأكواخ داخل المدينة وحولها، وقد وصلوا في حالة مزرية بعد أن أشتد بهم الجوع والفقر، فقد كان بعضهم عاجزا عن السير كما لقى بعضهم حتفه أثناء الطريق[١٤٣]. وفي مستهل الأزمة سارعت السلطات في بنغازي بتلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم الحيوية، لكن مع استمرارها لم تتمكن من تلبية احتياجات الأهالي الذين لجئوا إليها طلبا للغذاء والكساء والماوى، فتعالت أعداد الوفيات من الجوع والمرض [١٤٤].

واستمرت موجة الجفاف والقحط لعامين متتالين ١٨٤٠-١٨٤١ توقفت فيهما الأمطار عن السقوط وازدادت الحالة ترديا فوق ما كانت عليه، ولم يخفف من وطأة الجفاف والجدب سوى سقوط

أمطار قليلة ومتناثرة في فصل الربيع في عامي ١٨٤٠، ١٨٤١ ساهمت في تخفيف حدة الجدب والجفاف قليلا(١٤٥).

وسرعان ما انتشرت مجاعة أخرى بداية من عام ١٨٤٥ واستمرت زهاء أربعة أعوام متتالية وكان سببها الرئيس توقف سقوط الأمطار، فعم الجفاف وانتشر الجوع بين الأهالي، وارتفعت معدلات الوفيات بشكل كبير حتى انتشرت الجثث في الطرقات والأزقة لا تجد من يواريها الثرى (١٤٦) مما شكّل تربة خصبة لانتشار الأمراض والأوبئة، وانتشرت موجات الهجرة فرارا من القحط والمجاعة في المدينة وحولها، إلا أن انتشار موجة القحط في عموم البلاد دفعت الإدارة إلى إجبار أصحاب المتاجر في بنغازي على فتح حوانيتهم لإعطاء المحتاجين الحبوب بلا مقابل (١٤٧).

وكان انتشار الجوعى والعرايا والمتسولين في طرقات وأزقة بنغازي مدعاة لانعدام الشعور بالطمأنينة بين الناس، خاصة وأن الكثير منهم كانوا يسيرون في جماعات تتألف من بضعة أفراد يحملون أطفالهم الصغار على أكتافهم بحثا عن أي شيء يؤكل، وكانت أصوات أنينهم وتوجعهم من الجوع والمرض وبكاء صغارهم يفطر القلوب، مما حال دون خروج الأهالي لقضاء حوائجهم إلا عند الضرورة خشية على أنفسهم من خطر الاعتداء عليهم مع ارتفاع معدلات السرقة والقتل (١٤٨).

واتجه الأهالي بعد أن أطل شبح المجاعة مع عدم توفر المياه إلى ذبح مواشيهم من الإبل والأبقار والأغنام والماعز للتغذي عليها بعد أن ضعفت وشارفت على النفوق، وذلك لانكشاف التربة من الكلأ والعشب، وعدم القدرة على الحصول على حبوب لإطعام أنفسهم فضلا عن تغذية مواشيهم، فاضطر الأهالي إلى ذبحها والتغذي عليها وعرف هذا العام بعام الذبح(١٤٩). وكان ذلك بالتوازي مع استهلاكهم للحبوب والبذور والتي سرعان ما نفدت من المخازن والحوانيت، وحينئذ لم يجد الجائعون سوى أكل لحوم الكلاب والقطط الضالة والتغذي على الحشرات والقوارض، وكان لذلك أثره فى انتشار الأمراض بين الأهالي (١٥٠).

وأطلت مجاعة أجرى عام ١٨٧١ وأطلق عليها المجاعة الكبرى وعانت بنغازي فيها معانة بالغة، وتضرر أهلها بشكل كبير، وفي تقرير نائب قنصل فرنسا في بنغازي واصفا حالة المدينة

بأنها وصلت إلى درجة غير مسبوقة من تردي الأوضاع المعيشية، وذلك نتيجة لانعدام سقوط الأمطار في فصل الشتاء فانتشر الجوع والبؤس لدرجة أن الطعام كاد أن يكون معدوما، ومما بالغ من تردي الأوضاع وفود أعداد كبيرة من الأهالي المتاخمين لمدينة بنغازي طلبا للحصول على الغذاء الذي نفد في نواحيهم(١٥١).

واستمرت حالة الجفاف خلال العام التالي ١٨٧٢ بل وكانت أشد وطأة وتساقط الأهالي صرعى تحت وطأة الجوع بأعداد متزايدة، وأكل الأهالي الميتة من الحيوانات والبشر، وتناولوا الفضلات وتجرعوا دماء الذبائح حتى تفشت فيهم الأمراض الفتاكة(١٥٢).وتراجعت قيمة العملة من الذهب والفضة، وباع الأثرياء كل ما يمتلكون من نفائس وجوهر وتحف، نظير الحصول على أي قدر من الغذاء لسد رمقهم وصون حياتهم(١٥٣).

وفي ظل تلك الاوضاع المتردية رحل عن البلاد الكثير من الأجانب متجهين إلى مواطنهم بعيدا عن تلك الجائحة التي أتت على الأخضر واليابس، كما فر معظم الأثرياء متجهين إلى مالطة عبر البحر أو إلى مصر ريثما تنقشع تلك الجائحة عن البلاد(١٥٤).

وأطلت على بنغازي مجاعة في عام ١٨٩٤ لعدم سقوط الأمطار فانتشر الجفاف والقحط وجفت العيون والآبار، مما جعل الأهالي تعيش في ضيق وضنك شديدين، ولم تلبث الأمور إلا قليلا حتى ندرت الأقوات، وعمت البلاد المجاعة وكثرت الفواجع، وأقتات الناس من مخازن الغلال حتى نفدت (١٥٥) وذبحت الماشية بعد أن شارفت على النفوق، واضطر الأهالي إلى التغذي على لحومها الهزيلة من جراء القحط، وتشتت الناس في البقاع بحثا عن الغذاء، ومات الناس جوعا (١٥٦).

وقع الغلاء إبان المجاعة وهلكت الزروع والأشجار ولحق التلف بالثمار والزروع، وتم نهب المزارع والضياع وسادت الاضطرابات بين الأهالي للحصول على الغذاء، وتفشت الأوبئة والأمراض مع تجمع الأهالي في معسكرات الإغاثة، كما أفترش بعضهم المساجد طلبا للنجاة، ورحل آلاف

منهم نحو مصر شرقا، لكن هلك الكثير منهم في الطريق جوعا وعطشا وما وصل منهم إلا القليل [١٥٧] ولم يجد الأهالي أمامهم سوى الابتهال إلى المولى بصلاة الاستسقاء[١٥٨].

رابعا – عوامل تفشي الأوبئة في بنغازي:

١ – النظافة :

كانت مدينة بنغازي ذات سمات بارزة فهناك الشوارع الرئيسة الواسعة وكذلك الحارات والأزقة الضيقة، وكانت بعض الشوارع الرئيسة مضاءة ليلا بالقناديل والمصابيح، وتميزت شوارعها الرئيسة بنظافتها أما أرضيتها فكانت ترابية معبدة بطريقة مناسبة وتميزت بتناسق أبنيتها [١٥٩]. في حين كانت الشوارع الصغرى والأزقة والحارات ضيقة وملتوية ومظلمة ليلا، وتراكمت فيها القاذورات وأكوام القمامة، حيث اعتاد أصحاب الحوانيت والمتاجر تنظيف حوانيتهم ومتاجرهم من الداخل، وإلقاء كل المخلفات إلى خارجها، كما أعتاد الأهالي إلقاء المخلفات والماء الملوث أمام الدور [١٦٠].

وإذا سِرتَ في أحد تلك الأزقة الضيقة تقابلك رائحة القمامة التي تزكم الأنوف، وذلك في ظل عدم التزام الأهالي بالنظافة، كما تكثر البرك الصغيرة الناتجة عن إلقاء الماء الملوث، وكان الأمر يزداد سوءا عند سقوط الأمطار حيث تتحول الأرض الترابية لتلك الأزقة إلى الوحل[١٦١]. لكن ساعد على عدم انتشار الأوبئة الفتاكة بشكل مستمر في المدينة، أن الحرارة مرتفعة بعض الشيء خاصة في فصل الصيف، وهي التي تعمل بمساعدة الرياح التي تهب على المدينة على تنقية هوائها، وحفظ الأهالي من خطر الأوبئة [١٦٢].

٢ – المسكن غير المطابق للاشتراطات الصحية المعاصرة :

كانت منازل الأثرياء متمايزة في بنائها فكانت ذات مساحات واسعة وتبنى من أحجار منتظمة الشكل : الرملية والجيرية والكلسية، مع خلطها بقليل من الإسمنت كمادة لاصقة، وكانت عالية الحوائط واسعة النوافذ وكان لبعضها قباب، كما كان لها شرفات تطل على الشوارع الرئيسة في المدينة، وكانت السقوف والحوائط مزدانة بالنقوش والزخارف الملونة وكان بها حدائق حسنة

التنسيق، وبها أشجار مثمرة من الفاكهة : كالموالح والتين والعنب ويحوطها سور يفصلها عن الشارع [١٦٣].

وكانت منازل العامة من أهالي بنغازي متلاصقة ومتقاربة في بنائها ومواصفاتها، حيث كانت تبنى من أحجار غير منتظمة الشكل، وبمواد لاصقة ذات مواصفات سيئة، ولم تكن مساحتها واسعة، وكانت في معظمها تتكون من عدة غرف ضيقة الحجم ونوافذ صغيرة قليلة العدد، وذلك حفاظا على حرمة المنازل في ظل سيادة التقاليد المحافظة، ورغم ذلك كانت تلك المنازل تتسع لأعداد كبيرة من الأشخاص، وذلك بحكم النسق الاجتماعي الشائع حينئذ ووجود العائلة الممتدة التي تشمل ثلاثة أجيال وأكثر [١٦٤].

وكان السبب الرئيس في انتشار الأوبئة الفتاكة عدم دخول الهواء الصحي المنعش إلى المنازل بشكل دائم، وقلة النوافذ وانخفاض أسقف المنازل، وسكنى الأكواخ في الأماكن الرطبة والمنخفضة في الوديان والسهول، وسكنى الكهوف في المناطق الصحراوية المتاخمة لمدينة بنغازي والتي تنعدم فيها النوافذ[١٦٥] مما يخلق بيئة غير صحية سمحت بانتشار الأوبئة الفتاكة والأمراض.

٣- نقص الغذاء وتدني قيمته الغذائية:

يشكّل الغذاء في عالمنا المعاصر خط الدفاع الأول للإنسان ضد الأمراض والأوبئة، بما يقوم به من تقوية لجهاز المناعة لكل فرد، ولكن ذلك يعتمد على نوعية الغذاء الذي يتناوله كل شخص ومدى وفائه باحتياجاته الضرورية من العناصر الغذائية والمعادن والفيتامينات وكميته ومدى توفره بشكل مستمر [١٦٦].

واعتمد الأهالي في بنغازي نمطا غذائيا شكلت النشويات فيه حجر الزاوية، حيث الخبز المصنوع من القمح والشعير، كذلك الاعتماد على بعض الأكلات الشعبية وفي مقدمتها الكسكسي [١٦٧]، ولم يعتد أهالي بنغازي تناول الخضروات والفاكهة بشكل يومي في حين تناولوا التمور والزبيب والتين والمشمش المجففين الممزوج بالقليل من الحليب في أوقات عدم توفر الغذاء، كما كان استهلاك اللحوم قليلا [١٦٨] مما عرض الأهالي لسوء التغذية القائم على قلة وعدم توازن الغذاء

ونقص عناصر معينة من الطعام، وهي مشكلة كانت ومازالت موجودة، ولم يكن لدى الأهالي حينئذ الوعي الكافي بثقافة الغذاء، ولذا فهي مشكلة متوطنة(١٦٩).

واعتاد الأهالي تناول عدد من الأكلات الشعبية نهارا حيث ترتفع درجة الحرارة، والتي كانت تباع في الطرقات والأسواق، حيث ينتشر الذباب وتتراكم القمامة والماء الملوث، غير عابئين لمحدودية وعيهم بالاشتراطات الصحية ونتائج ذلك على صحتهم العامة (١٧٠) مما كان يعرضهم لمخاطر الإصابة بالأمراض، ويساعد كثيرا في تفشي الأوبئة.

وكان حصول الفرد على الغذاء في بنغازي رهنا بكمية الأمطار التي تسقط على البلاد سنويا، فإذا جادت السماء بأمطار وفيرة قام الأهالي بزراعة أراضيهم وجني محاصيلهم الزراعية خاصة من الحبوب والبقول، أما إذا كانت الأمطار شحيحة فإن ذلك يعد نزير سوء فتنخفض انتاجية الأراضي من المحاصيل ويقل المعروض منها في الأسواق، وترتفع أثمانها فيطل شبح المجاعة شيئا فشيئا على الأهالي، بما شكّل تربة خصبة لانتشار الأوبئة الفتاكة التي حصدت الأرواح(١٧١).

٤- قلة الوعي وانتشار الخرافات واللجوء إلى الدجل والشعوذة:

حالت الأوضاع السياسية والحضارية للدولة العثمانية دون إحداث الانفتاح الواجب على النهضة الحديثة، ولذا بقيت ثقافة المجتمع مقصورة على اللغة العربية والعلوم الشرعية (١٧٢) كما حالت الأوضاع داخل إقليم برقة دون دفع الفرد بأن يكترث بشيء سوى سد رمقه (١٧٣) مما أثر على الثقافة والوعي فانتشر الجهل، وشاع التعلق بالأوهام والخرافات والابتعاد عن التحليل العلمي للظواهر وربط حدوثها بالغيبيات والقوى الخفية (١٧٤) مما حال دون التطور ومواكبة التغيرات.

وساعد شيوع الأمّية على عدم انتشار الوعي لدى العامة، حيث كان الاهتمام بالتعليم محدودا(١٧٥). فتولت الطرق الصوفية مسئولية التعليم الذي كان يغلب عليه التعليم الديني والفكر الصوفي الذي غلب على العقول إلى الحد الذي أصبح فيه سمة لتلك المرحلة، وخلف ذلك الفكر أوضاعا سياسية واقتصادية واجتماعية متضامنة معه بالانتماء فلا تقبل ما يخالفها ولا تسمح

بالانتشار لغيرها، في ظل بيئة بسيطة بدوية الطابع، فعاش الأهالي حياتهم التي استمدوها من تراثهم التقليدي وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة (١٧٦).

وأيد الرحالة الحشائشي ذلك إبان جولته في الإقليم ذاكرا أن البلاد بقدر بعدها عن المعرفة والعلوم بقدر قربها من البدع والأوهام والخرافات مما خلق بيئة مثلى لانتشار الجهل والمرض(١٧٧). حالت أوضاع الإقليم السياسية والاقتصادية والاجتماعية دون وصول الفكر التنويري في القرن التاسع عشر، وذلك لافتقار الإقليم لوجود مؤسسات ثقافية تحمل على عاتقها تلك الرسالة الكبرى، أو نُخب فكرية قادرة على تحمل ذلك العبء الكبير كي تستطيع زعزعة مكانة الفكر التقليدي، ولذا كان من المنطقي أن تُجهِزَ الملمات والخطوب على تلك البقعة.

كان تفشي الأمراض والأوبئة بين الأهالي في بنغازي مدعاة للجوئهم إلى الدجالين والمشعوذين – وهي ثقافة متوارثة ومنتشرة في البلاد – الذين استخدموا التمائم والأحجبة في علاج الأمراض والأوبئة التي تفشت في بنغازي (١٧٨). وقام الدجالون والمشعوذون بتلك الأعمال نظير مقابل مادي(١٧٩). وارتبط اللجوء إليهم بتنامي الاعتقاد في الخرافات والبدع، ولذا لجأ الكثير إليهم ولم يكن ذلك مقصورا على فئة بعينها، فقد شاع لجوء البسطاء والعامة وأصحاب المكانة والنفوذ إليهم اعتقادا بقدراتهم على الشفاء من الأمراض(١٨٠).

وأدعى الدجالون والمشعوذون قدراتهم في علاج الأمراض والأوبئة التي أصابت الأهالي بتلاوة بعض آيات القرآن الكريم بطرق خاصة، وأدعوا في جلساتهم قيامهم بتحضير الأرواح، وكانت العِلّة التي يروّجُونها لأهالي المرضى أن هناك من قام بعمل سحر وسخر الجن للإضرار بالمريض، ولذا كان همهم إبطال السحر وإخراج الجن من جسد المريض حتى يشفى (١٨١).

وكان الدجالون والمشعوذون يأمرون مرضاهم بعدم تناول الأدوية على اعتبار أنها تفسد الجسد وعدم الذهاب إلى الوحدات الصحية لتلقي العلاج، وباعتزال الناس في غرف مظلمة لا تدخلها الشمس وألا يمسوا الماء لفترة من الوقت، مما ساهم في تفشي الأوبئة والأمراض (١٨٢)،

وكانوا يعدون بعض الأشربة المجهولة التي تفتقر لأبسط قواعد النظافة، ليتناولها أهل البيت للشفاء والوقاية، فكان لها أسوء مردود عليهم(١٨٣).

كما روج المشعوذون الشائعات القائمة على الرؤى والمنامات التي كانت تحض الأهالي على القيام ببعض الأفعال غير المألوفة، ومنها على سبيل المثال : تخضيب أرجل الأطفال بالحناء لرفع البلاء، أو شرب الشاي قبل الشروق وصلاة ركعتين، أو ربط تمائم ومفاتيح في أعناق المرضى حتى يصرف الله البلاء، أو شرب الماء المنقوع فيه جزء من ثياب المشعوذ أو خصلة من شعره، أو التعرض للشمس المحرقة للتعقيم والشفاء. وفي المقابل روجوا لرفض تعاطي الأدوية التي تفسد البدن وتجلب الأسقام والأوجاع – على حد زعمهم – وعدم الالتزام بالإرشادات الصحية المعلنة التي زعموا أنها لن تغير شيئا من قضاء الله (١٨٤).

واستغل بعض المشعوذين تفشي الأوبئة فكانوا يفترشون أسواق مدينة بنغازي ليروجوا لقدرة بضاعتهم على الشفاء إبان تفشي الأوبئة، وكانت بضاعتهم بعض التمائم والأحجبة أو الأعشاب وخلطات الزيوت، مدعين قدرتها على شفاء المصابين والوقاية من الوباء، وكان الأهالي يقبلون على شرائها واستخدامها بعد أن أضحى الأهالي أسرى تلك الخدع التي أطلقها الدجالون (١٨٥).

خامسا – الأوبئة في بنغازي:

كان من المنطقي بعد تلك الموجات من الجفاف والجدب التي ألمت ببنغازي؛ وتلك الدوافع التي هيأت البيئة وجعلتها تربة خصبة لانتشار الأوبئة الفتاكة، أن تكون الخطوة التالية هي دراسة أهم تلك الأوبئة التي تفشت خلال تلك المرحلة التاريخية.

١. **الكوليرا** (١٨٦):

يعد وباء الكوليرا من أخطر الأوبئة التي مُنيت بها البلاد، وتكمن خطورته في صعوبة السيطرة عليه، خاصة في ظل مجتمع بسيط يفتقر لأدنى الامكانيات لمواجهة هذا الوباء الخطير، الذي ظهر مبكرا في القرن الثامن عشر في الهند، ووصل من خلال حركة التجارة والوافدين

والحجاج [١٨٧]. وعرف وباء الكوليرا بعدة مسميات من أهمها : الهواء الأصفر والهيضة وأبو كماش [١٨٨].

ظهر وباء الكوليرا في البلاد منذ عهد الأسرة القره مانلية كما تفشى أكثر من مرة في العهد العثماني الثاني وظهر الوباء في بنغازي عام ١٨٣٨ وواجه الأهالي خطر الموت وسقط ضحايا كُثر [١٨٩] وعادت موجة أخرى من وباء الكوليرا وأصابت بنغازي بشكل حاد ١٨٤٨ وكانت أعداد الضحايا بالعشرات في كل يوم [١٩٠] وكانت الموجة الأكبر عام ١٨٥٠ حيث فقدت بنغازي خلال خمسة أشهر أكثر من خمسمائة من الضحايا في تلك الموجة [١٩١].

وتفشى هذا الوباء مرة أخرى في عام ١٨٧٤ مما اقتضى القيام بعمل حجر صحي يحول دون خروج أو دخول الأهالي للسيطرة على الوباء [١٩٢] كما انتشر وباء الكوليرا في الهند لينقل منها إلى عدن ١٨٨٣ ثم إلى أرض الحجاز حيث موسم الحج ليجد الوباء طريقه إلى بنغازي [١٩٣] وكذلك ظهر الوباء في بلاد الشام ومصر في ١٨٩٣ لينتقل منها إلى بنغازي من خلال حركة التجارة والمسافرين [١٩٤].

وكانت المرة الأخيرة التي ظهر فيها هذا الوباء في العهد العثماني الثاني في عام ١٩٠٩، ونقلته عائلة يهودية وافدة من نابولي إلى الداخل في بنغازي، فارتفعت أعداد الضحايا من اليهود خاصة مع اختلاطهم الشديد وتلاصق مساكنهم وازدحام دورهم، مما دفع السلطات في بنغازي لفرض الحجر الصحي على مساكنهم بعد أن شكلت بؤرة لانتشار المرض، واضطر مفتشو الصحة إلى دفن الضحايا داخل مناطقهم، للحيلولة دون خروج الوباء خارج دائرة السيطرة عليه[١٩٥].

وحال إغلاق ميناء بنغازي[١٩٦] دون انتشار وباء الكوليرا بين الأهالي، لكن بدأ الوباء في الانتشار في ظل فرار بعض المصابين وتمكنهم من الإبحار خفية ليلا بين الموانيء، وخاض البعض الآخر من المحتجزين في الحجر الصحي الإجباري بالسفن مياه البحيرة التي تطل عليها بنغازي وصولا للبر لمسافة تبلغ نصف كيلو متر وبطبيعة الحال ما إن يصل المرض إلى البر حتى ينتشر انتشار النار في الهشيم خاصة داخل الأحياء الشعبية [١٩٧].

وكان ضحايا الكوليرا من كافة الفئات والعناصر بما في ذلك ضباط الحامية العثمانية، وكبار التجار والأثرياء والفرسان وجنود الانكشارية، وكذلك الأجانب من مختلف الجنسيات ناهيك عن الفئات الأخرى (١٩٨). على أن توزيع الضحايا بين الفئات والعناصر لم يكن توزيعا متساويا، فالأجانب كانت لهم وحدات صحية مجهزة خصصتها دولهم، وكان بها أطباء وتمريض وقدمت خدماتها لهم دون غيرهم (١٩٩). في حين شكل البسطاء والفقراء معظم المصابين من الوباء كما أن معدل الشفاء بينهم كان محدودا للغاية لم يتجاوز ٤.٢٥%، ويعزى ذلك إلى حالتهم الصحية المتدهورة، وسوء التغذية، وحالة البيئة المتردية من الناحية الصحية حيث لا يتوفر الحد الأدنى من النظافة والرعاية، ونتج عن ذلك انخفاض في حيوية أجسامهم إلى الحد التي جعلها عاجزة عن التفاعل ضد السموم التي تنتجها جراثيم الكوليرا (٢٠٠).

وحملت بعض السفن القادمة من إيطاليا وفرنسا المحمّلة بالبضائع ذلك الوباء الخطير إلى بنغازي لانتشاره في تلك البلدان ١٨٧٤ ومَنعَ التجار الأجانب عن الافصاح عن انتشاره في بلدانهم ما يكسبونه من أرباح تجارية فآثروا تكتم أخبار الوباء، مما عرض الأهالي في بنغازي للهلاك(٢٠١). فقد كان وباء ١٨٧٤ شديدا في بنغازي وما حولها من بلدات تابعة لها، لدرجة أن كبير الأطباء سجل أن الوباء انتشر بشكل حاد وربما يكون قد أصاب المئات دون تسجيل حالتهم لدى السلطات المختصة، وكانت أرقام ومعدلات الوفيات تثير الأسى (٢٠٢).

أعاقت الإجراءات الضرورية للحجر الصحي من وباء الكوليرا دون وصول الغذاء إلى المناطق المنكوبة بالمجاعة، حيث جرى فرض حراسة مشددة على مداخل البلدات والمدن الموبوءة لمنع دخول أو خروج الأهالي للحيلولة دون انتشار الوباء ومحاولة السيطرة عليه، ورغم ذلك لم يكُف الأهالي عن خرق تلك الإجراءات المشددة بصورة متكررة وخاصة أثناء الليل لذوي الحظوة والثراء لجلب الطعام بأعلى الأسعار، وكان أمام الأهالي خياران :الموت جوعا أو الموت بالكوليرا (٢٠٣).

وفي ظل اقتران تفشي الوباء بالمجاعة؛ ذكر مفتش صحة بنغازي في تقريره عن شهر سبتمبر ١٩٠٩ أنه كان من الضروري إرسال طعام إلى بعض المناطق حيث بلغت ندرته حدا

كبيرا، بما جعل ذلك عاملا محوريا في استمرار تفشى الكوليرا، وذكر أن انتشار الفقر وسوء التغذية ومعهما سوء حالة صحة البيئة على أنها بعض أسباب الوباء خاصة بين الفئات الفقيرة. وكانت فرص نجاة من تلقى منهم قدرا – ولو محدودا – من الرعاية الصحية داخل العزل أكبر بكثير[٢٠٤].

وكانت أهم العلاجات التي جرى التداوي بها عقار بنزوزون المركز ثم تم تخفيفه لتأثيراته الشديدة على أجهزة الجسم، واستخدم كذلك برمنجانات البوتاسيوم، وحمض الكبريتيك المخفف، والكالوميل Calomel، وبيروكسيد البنزويل Benzoyl peroxide، وكانت تلك العقاقير في حقيقتها مجرد وسائل تجريبية تأسست على افتراض أنه سيكون أي منهم له القدرة على تدمير ميكروب الكوليرا داخل المريض إلا أن تلك العقاقير لم تثبت نجاحها الكبير في القضاء على الكوليرا [٢٠٥].

٢. وباء الطاعون[٢٠٦]:

شكلت حركة التجارة وانتقال المسافرين أحد أهم العوامل لانتشار وباء الطاعون في بنغازي [٢٠٧]، وشكل الاعلان عن تفشي الوباء في عام ١٨٣٦ كارثة مدوية لاعتبارات سياسية واقتصادية، حيث لم يمض بعد على عودة الحكم العثماني أكثر من عامين، ولم يستتب له الأمر بعد في بنغازي في إطار سعيه الدؤوب لبناء الثقة مع الأهالي [٢٠٨] الذين حثهم للعودة إلى حقولهم ومزارعهم وفتح الأسواق لتنشيط حركة التجارة [٢٠٩]. هذا بالإضافة لاعتبارات اقتصادية فكبار التجار وأرباب الحرف والصناعات أزعجهم ذلك لما قد يلحق ببضائعهم وأعمالهم من بوار، وكانوا يأملون قيام الإدارة بمسئولياتها بمواجهة هذا الوباء الخطير والقضاء عليه سريعا [٢١٠].

وسارع الأثرياء والأجانب إلى مغادرة بنغازي؛ مع انتشار الوباء وارتفاع معدل الإصابات وأعداد الضحايا، فالوباء لم يكن له دواء ناجع حينئذ، ولذا أرسلت بعض الدول الأجنبية سفنا لنقل رعاياها الأصحاء ومنها فرنسا ونابولي [٢١١] اللتان أرسلتا بعض الإعانات من المؤن والملابس لتضرر التجار والرعايا الأجانب من الإجراءات الصحية التي قيدت حركتهم[٢١٢].

وتفشت موجة أخرى من وباء الطاعون في إقليم برقة عام ١٨٥٨[٢١٣]، وبدأ معدل الوفيات في الارتفاع في بنغازي بشكل ملحوظ، وحدثت هجرة جماعية مذعورة من المدينة [٢١٤]، وانتابت الدوائر العثمانية في اسطنبول القلق البالغ، للمخاوف التي تثيرها بين الأهالي تلك الكلمة "**الطاعون**" [٢١٥].

وحدث ما كانت السلطات تخشى وقوعه : وبدأ الحديث عن ضرورة إغلاق الموانيء أمام حركة التجارة والمسافرين، مع احتمال حدوث حالة من الضجر بين الأهالي لتوقف حركة الحياة نتيجة لإغلاق الموانيء وطرق القوافل، وما يعتري ذلك من صعوبة توفير الغذاء والأغطية والملابس [٢١٦]. وأبدى قنصلا بريطانيا وفرنسا لدى الدولة العثمانية رغبة بلادهما في تقديم يد العون [٢١٧]، في حين كانت الصحافة الفرنسية بشكل خاص تسخر من العثمانيين الذين يحكمون أراض هي موطن لإحدى بؤر الطاعون[٢١٨].

وكان رأي اللجنة الطبية – الموفدة من اسطنبول– أنه لا يجب التهوين من هذا المرض، وأنه مرض معدٍ، وأن الإصابة به تعتمد إلى حد كبير على الظروف المحلية التي يعيش فيها الأهالي، ونزعوا إلى الاعتقاد بالآراء القديمة أن الأجواء العفنة هي السبب الرئيس في تفشي هذا المرض[٢١٩]. وأدركت السلطات ضرورة استخدام القوة لتطبيق الإجراءات الصحية التي أوصت بها اللجنة الطبية [٢٢٠] وتم إدخال المرضي في معسكرات الحجر الصحي، كما فرضت على المخالطين العزل الإجباري [٢٢١]، وإجراء عمليات تطهير شاملة [٢٢٢]، وقام الجنود بالبحث عن المصابين والضحايا من بيت لبيت[٢٢٣].

كانت الجهود التي بذلتها السلطات في بنغازي رغم قيمتها لكنها لم تثبت جدواها أو فعاليتها في مواجهة الطاعون حيث لم يكن بيدهم أي شيء يفعلونه إلا أقل القليل [٢٢٤]، فالطب لم يكن لديه حينئذ إلا أقل القليل من المعرفة بالعوامل المسببة للطاعون، وبالطبع لا يعرف الطب حينئذ أي شيء عن علاجه [٢٢٥]، حيث لم يكن الطب قد اكتشف بعد الدور الحيوي للبراغيث التي تلدغ البشر بعد أن تهجر جرذا أو أي نوع آخر من القوارض يكون مصابا بالطاعون[٢٢٦]. لتلوح في

الآفاق نظرية الجرذ والبرغوث في نهاية العقد الأول من القرن العشرين حيث يحافظ البرغوث على بكتيريا الطاعون عُصَويّة الشكل طيلة بضعة أيام في أحشائه متيحا لها أن تتكاثر ليحقنها فيمن يمتص دماءهم لتكتمل أركانها بنهاية العقد الثاني من القرن ذاته(٢٢٧). لكن العلاج الناجع كان باستخدام الإنسان مادة "د. د. تي" D.D.T(٢٢٨) ضد الجرذان والبراغيث، وكذلك استخدام دواء "استربتومايسين"Streptomycin(٢٢٩) للبشر ولكن هذا لم يحدث إلا في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين(٢٣٠).

٣. وباء الجدري(٢٣١) :

يعد الجدري أحد أعنف الأمراض والأوبئة التي تعرض لها الجنس البشري؛ فهو مسئول عن عدد هائل من الضحايا بما يفوق كل الأمراض والأوبئة الأخرى مجتمعة، بل ويفوق حتى الكوليرا والطاعون في طبيعته الخبيثة العنيدة. فإلى جانب أنه يسبب موت ثلث حالاته كلها فإن الجدري ينتج عنه ندوب وتشوهات دائمة في الكثير ممن يبقون أحياء بعد الإصابة، كما أنه مسئول عن ثلاثة أرباع حالات العمى، وإحداث أوجه من العجز الدائم، وكان الناس في كل مكان تخشى على أنفسها من هذا الوباء الخطير (٢٣٢).

يُعد الجدري مرضا **متوطنا** في إقليم برقة، إلا أن حدة المرض لم تكن ثابتة، وإنما كانت تتراوح حسب السلالات الفيروسية وحسب تغير درجة استهداف المرض للبشر، وكان أكثر ضحاياه من الأطفال (٢٣٣)، وكان المرض يعود بشكل وبائي كل عقدين أو ثلاثة، وانتشر الجدري مع تجمع أعداد كبيرة من الأهالي كما في احتفالات الزواج، والتي كانت أكثر شيوعا في الربيع حيث الحركة وما يتبعها من مخالطة كافية بين الأهالي لانتقال العدوى(٢٣٤). وكذلك الحال إبان المجاعات التي تؤدي بداية إلى إضعاف مقاومة الجسم التي تنهار أمام ضآلة ما يحصل عليه الفرد من الغذاء وتدني درجته بشكل كبير، فيسهل إصابة الفرد بالمرض، ومما يزيد الأمر سوءا اضطرار الأفراد إلى الانتقال من مناطقهم إلى مناطق أخرى بحثا عن الغذاء، فيهيمون على وجوههم وينتشرون في البقاع أو يحتشدون في معسكرات المعونة حيث يسهل نقل عدوى الجدري(٢٣٥).

وكان غياب الاحصائيات الخاصة بضحايا الجدري حتى منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر، جعل من الصعوبة بمكان قياس معدل الوفيات بين المصابين، فمن الوارد أن تكون التقديرات الأولى بها مبالغة إلى حد كبير، فقد كانت خشية الأهالي من انتشاره كبيرة لدرجة تصل إلى حد الهلع، وكان من الممكن أن تحدث أخطاء بأن تنسب الوفاة إليه بدلا من أن تنسب لأمراض وأوبئة أخرى [٢٣٦].

وبلغ المتوسط السنوي لعدد الوفيات في بنغازي ٣٤ حالة بين عام (١٨٣٧ – ١٨٦٥)، على أن المحتمل أن الكثير من الحالات المميتة كان يفوتها التسجيل في هذه السنوات المبكرة [٢٣٧]. وخلال الشهور الثلاثة الأولى من وباء الجدري من عام ١٨٥٠ تم رصد ١٢٩ حالة معروفة ومسجلة بين سكان المدينة، وذكر التقرير أن حوالي ٢٥% من عدد سكان المدينة قد تعرضوا للإصابة بهذا الوباء الخطير، وكان أكثر المصابين والضحايا من الأطفال، وتجمعت احصائيات عن معدلات الوفاة يمكن الاعتماد عليها وإن ظلت إجراءات التسجيل بها قصور[٢٣٨].

ظهرت الاكتشافات العلمية في خواتيم القرن التاسع عشر في أوروبا، بأن التلقيح المباشر بالجدري هو علاج ضد هذا المرض العضال وكان عبارة عن : إنتاج مواد ناتجة عن الطفح الجلدي والقشور المتكونة من الجدري، حيث يتم نقلها إلى المتلقي أو امتصاصها بالحقن تحت الجلد أو ابتلاعها أو استنشاق قشورها، مما يكسب الفرد مناعة من المرض[٢٣٩] وجرى تطبيق تلك الطريقة في بنغازي حيث كان يقوم بها عدد من الممرضين العاملين بالتطعيم والحلاقين بعد تدريبهم، وبلغت نسبة من تلقوا التلقيح المباشر حوالي ١٧.٨٩% من جملة عدد سكان بنغازي في عام ١٩٠٩[٢٤٠].

وجرى تطبيق طريقة أخرى غير التلقيح المباشر لتحصين الأهالي من المرض؛ وهي "التطعيم"، حيث كان يتم استيراد الطعوم ضد الجدري، والذي كان عبارة عن السائل الليمفاوي الذي يتم الحصول عليه من البثور التي تظهر على جلد المرضى [٢٤١]، وكان موسم التطعيم ما بين شهري أكتوبر وفبراير حيث الشهور الأكثر برودة، لتلافي تعرضه للتلف أو على أقل تقدير

انخفاض فاعليته [٢٤٢]. وبمرور الوقت تقدمت أساليب التطعيم فحلت إبرة التطعيم محل المشرط، مما قلل من خطر التلوث، وبحلول ١٩٠٣ أصبح التطعيم أكثر كفاءة وأمضى فاعلية [٢٤٣].

بدأت حملات التطعيم الإجباري في بنغازي مع تفشي وباء الجدري عام ١٨٩٢ لحماية الأهالي من انتشاره، وجرى حث الأهالي كافة لأخذ التطعيم اجباريا، وتعرض المخالفون للجزاء[٢٤٤]، وتم تخصيص مكان للتطعيم في وجود طاقم طبي يتكون من : طبيب ومساعدين [٢٤٥]، وكان لابد من التبليغ في حالة ظهور المرض وإلا يتعرض كاتم المرض للمجازاة، كما كان يُحرم الطبيب من مزاولة المهنة في حالة تقاعسه عن إعطاء التطعيم [٢٤٦]. وجرى اتخاذ مجموعة من الاحتياطات منها الحفاظ على طهارة الأدوات، وتوفير عدد كافٍ منها، وتنظيف يد المريض بقطن معقم[٢٤٧].وكان يتم تطعيم كافة الموظفين والعاملين في الجهاز الإداري لتشجيع عائلاتهم وأقربائهم [٢٤٨]، وكان يتم استيراد الطعوم من الخارج ويحصل عليها الأهالي مجانا[٢٤٩].

وبدأ التطعيم يؤثر بعض الشيء في خفض معدلات الوفاة بين المرضى في بنغازي لينخفض معدل الوفيات إلى ما دون النصف أي حوالي ٦٠ حالة وفاة سنويا خلال (١٨٧٨ – ١٨٨٨)[٢٥٠]، ثم انخفض المتوسط إلى ٤٢ حالة وفاة سنويا خلال الفترة (١٨٨٨ – ١٨٩٨) [٢٥١]، ثم انخفض متوسط حالات الوفاة إلى ١٢ حالة سنويا خلال الفترة (١٨٩٩ – ١٩١٠)[٢٥٢].

كان تطعيم الداخل محدودا فأغلب الأهالي لم يرغبوا في أخذ التلقيح؛ وتصوروا عدم جدواه، ولعل ذلك ما جعل الإحباط يسري بين فرق التطعيم التي كانت لها جهود ملحوظة في هذا الشأن [٢٥٣]. واقترحت الصحة على الإدارة في بنغازي ضرورة تلقي الزعامات القبلية والمشايخ للتطعيم لتشجيع الأهالي على تلقيه [٢٥٤].

سادسا - الإدارة ومواجهة المجاعات والأوبئة :

١. توفير إمدادات الحبوب:

تعرضت بنغازي لموجات من الجدب والمجاعة خلال العهد العثماني الثاني (١٨٣٥ – ١٩١١) سببها الرئيس انحباس الأمطار مما أدى إلى الجفاف، ولما كان مقدار الغذاء يتوقف على

كمية الأمطار التي تسقط سنويا فإن انحباس الأمطار يؤدي إلى قلة المحاصيل وارتفاع أثمانها، لينتشر الجوع وتتحول حياة الأهالي إلى مأساة مستمرة [٢٥٥]. وكثيرا ما ارتحل الأهالي في الملمات إلى عاصمة الإقليم "بنغازي" بعد أن كاد الغذاء يكون معدوما لديهم، لتزداد حالة المدينة تردٍ مع انتشار حالة المجاعة، وعدم قدرتها بمرور الوقت إبان المجاعة على تلبية احتياجات أهالي المدينة والوافدين[٢٥٦]، ولذا كان لابد للإدارة أن تتصرف لتلبية الاحتياجات الضرورية للأهالي.

اتخذت الإدارة في بنغازي إبان المجاعات التي ألمت بها حزمة من الإجراءات العاجلة لتلبية الاحتياجات الحيوية للأهالي كان **أولها:** فتح مخازن الحبوب لتلبية مطالب الأهالي الضرورية [٢٥٧]، وإجبار التجار على فتح مخازنهم الخاصة لاستيفاء حاجات الأهالي من الحبوب، وذلك للحيلولة دون تلاعب التجار بأسعار الغذاء واحتكارهم للأقوات [٢٥٨]. **ثانيها:** حث الأثرياء في بنغازي على إيواء أكبر عدد ممكن من الوافدين وتأمين احتياجاتهم من الغذاء[٢٥٩]. **ثالثها:** تخصيص صندوق للأزمات العاجلة وهو "**صندوق الإغاثة**"، ورأس ماله من تبرعات الأثرياء والقادرين [٢٦٠] ومن اقتطاع جزء من رواتب رجال الإدارة لشراء الطعام [٢٦١]. **رابعها:** طلب المتصرف من الباب العالي سرعة إمداده بالحبوب لظروف المجاعة التي تمر بها البلاد بعد أن شحت الأقوات[٢٦٢]، فأرسل الباب العالي سفنا محملة بالدقيق والقمح والشعير وجرى توزيعها على الأهالي والمحتاجين بالمجان، وعلى القادرين بأرخص الأسعار [٢٦٣].

خامسها : تزامن تداعي النشاط الاقتصادي من : رعي وزراعة وأعمال يدوية ونشاط تجاري في بنغازي مع انتشار المجاعات وتفشي الأوبئة وعجز رجال الإدارة عن جمع الضرائب المقررة من الأهالي لما أصاب النشاط الاقتصادي من تدهور [٢٦٤]، وكانت المكاتبات بين مقر الإدارة في بنغازي والبلدات التابعة لها تنضح بشكوى الأهالي من توقف حركة التجارة وعجزهم عن أداء ما عليهم من ضرائب أو مكوس. وتنبؤنا الوثائق بعجز الإدارة عن جباية الضرائب المقررة في البلدات التابعة لبنغازي ومنهم بلدة سلوق[٢٦٥]، وسيدي خليفة[٢٦٦] واسلنطة[٢٦٧] وإزاء ذلك أرسل متصرف بنغازي إلى الباب العالي يخبره بتلك المستجدات الناتجة عن عجز الإدارة عن جباية الضرائب وعدم

قدرتها على أداء ما عليها من واجبات وعجزها عن تلبية النفقات الضرورية للإدارة من رواتب الضباط والجنود والموظفين وغير ذلك، كما برر في مكاتبته أن السبب وراء ذلك العجز عن أداء الواجب هو ضيق ذات اليد وعدم توفر أموال، وذلك كي لا يكون في موضع محاسبة نتيجة لتقصيره [٢٦٨].

وكان رد الباب العالي في مثل تلك الملمات الجسام إعفاء كافة البلدات والمناطق العاجزة من أداء الضرائب والرسوم المقررة طوال فترة المجاعة، على أن تتم جبايتها بعد انتهاء الأزمة، وأردف ذلك بإرسال الأموال اللازمة لتلبية احتياجات بنغازي الضرورية من نفقات الإدارة ورواتب الضباط والجنود والموظفين، هذا بالإضافة لإرسال المؤن والأقوات لإطعام الأهالي من المحتاجين مع حزمة من التعليمات الخاصة بضبط النفقات وتوزيع المؤن على الأهالي، والسيطرة على الأسواق ومراقبة الأسعار، ومنع الاحتكار [٢٦٩].

والتساؤل المطروح هل كانت الإجراءات التي قامت بها الإدارة في بنغازي لسد حاجة الأهالي من الغذاء كافية لمواجهة خطر المجاعة ورد غائلتها عن الأهالي ؟

على الرغم من تلك الإجراءات التي قامت بها الإدارة والتي قام بها الباب العالي إلا أنها لم تفلح في مواجهة المجاعات، فما تم بذله من جهود كان أدنى من السيطرة على المجاعة وما ترتب عليها، ولا أدل على ذلك من انتشار حالة الفرار نحو الشرق إلى مصر، أو الانتقال إلى مدينة بنغازي مع انتشار حالات الوفيات جوعا وأكل الأهالي للحيوانات الضالة والقوارض، وتفشي الأوبئة.

٢. إجراءات النظافة:

أوفد الباب العالي في ١٨٥٨ لجنة طبية عليا لمتصرفية بنغازي لدراسة أسباب انتشار الأوبئة والأمراض بها [٢٧٠]، وخلُصَت اللجنة في تقريرها إلى الاعتقاد بأن الأجواء العفنة والقصور البالغ في الاشتراطات الصحية الذي أقترن بانتشار الأوبئة في بنغازي هو السبب الرئيس في تفشي الأوبئة وانتشار الأمراض[٢٧١]، ورفعت اللجنة تقريرها إلى الباب العالي الذي أوصى السلطات في بنغازي باتخاذ كافة التدابير لحث الأهالي على اتباع الإجراءات الصحية واستخدام القوة إذا لزم

الأمر للحيلولة دون انتشار الأمراض وتفشي الأوبئة[٢٧٢]، وأبلغت الإدارة في بنغازي مفتشي الصحة والبلدية بتطبيق الإجراءات الصحية التي أوصت بها اللجنة الطبية [٢٧٣].

أدركت الإدارة ضرورة الاهتمام بالنظافة للحيلولة دون تفشي الأوبئة وانتشار الأمراض في بنغازي، وعلى ذلك أمر متصرف بنغازي ١٨٧٥علي كمالي باشا (١٨٧٣ – ١٨٧٦) مسئول البلدية في المدينة، باتخاذ كافة الإجراءات والاحترازات الصحية الواجبة لتلافي الأخطار والكوارث الوبائية : كتنظيف الشوارع والطرقات والحارات من القمامة المتراكمة بها حفاظا على اشتراطات الصحة العامة، وتجفيف برك الماء الآسن المنتشرة في الأزقة والطرقات الناتجة من مخلفات الأهالي المنزلية، وكذلك تصريف المياه المتعفنة والمتراكمة عن المدابغ والمعامل، وإلزام كافة أصحاب المحلات التجارية والدكاكين في عموم المدينة بتطهير ونظافة محلاتهم من الداخل، وتنظيف الطرقات الملاصقة لدكاكينهم أيضا حفاظا على اشتراطات الصحة العامة[٢٧٤].

أوكلت الإدارة في بنغازي مسئولية نظافة المدينة إلى متعهدين محليين اعتبارا من عام ١٨٩٦، وأوكل إليهم مسئولية تنظيف وكنس الشوارع والأزقة من القمامة [٢٧٥] في الصباح الباكر قبل خروج الأهالي إلى أعمالهم، ورشها بالمياه النظيفة مرة في الصباح وأخرى في المساء، وعدم السماح بإلقاء الماء الملوث في الشوارع، وإنما في الأماكن المخصصة له في بالوعات الصرف الصحي، وتطهير بالوعات الصرف الصحي شتاءَ مرة كل أسبوع على الأقل، وفي فصل الصيف مرتين على الأقل، مع الالتزام بتعليمات مفتشي الصحة في بنغازي[٢٧٦].

ووجه الباب العالي في ١٩٠١ تعليماته إلى المتصرف في بنغازي بضرورة الاهتمام بالنظافة، للحيلولة دون انتشار الأمراض والأوبئة بين الأهالي، واتخاذ كافة الوسائل لتحقيق ذلك الأمر[٢٧٧] مما دفع الإدارة في بنغازي لفرض الغرامات على المخالفين، وبتوقيع عقوبة الحبس على المواطن مع تكرار المخالفات [٢٧٨]، كما وجهت الإدارة جانبا من ميزانيتها السنوية من أجل التوسع في تعيين عمال البلدية لنظافة الشوارع والطرقات وتزويدهم بكافة الأدوات والدواب اللازمة لذلك [٢٧٩].

٣. الحجر الصحي :

الحجر في اللغة العربية : هو المنع من التصرف، وتحديد حركة الشخص حتى يزول السبب. فالحجر الصحي : عزل الأشخاص أو الحيوانات أو النباتات الوافدة من منطقة موبوءة بالأمراض والأوبئة المعدية للتأكد من خلوها من تلك الأمراض والأوبئة، حيث يودع الأفراد أو الحيوانات في محجر صحي تحت المراقبة الصحية منعا لانتشار أحد الأوبئة أو الأمراض [٢٨٠]. وفرضت الدولة العثمانية نظام الحجر الصحي في عام ١٨٣٧ كنظام معترف به، وسنَت قوانين عقابية للمخالفين لتلك الأنظمة، وفرضت تطبيقها بدقة [٢٨١].

وكانت تعليمات الباب العالي إلى الوالي محمد أمين باشا (١٨٤٢ – ١٨٤٧) بضرورة التأسيس لنظام الحجر الصحي للحفاظ على صحة الأهالي وحمايتهم من الأوبئة والأمراض [٢٨٢] وبموجب المرسوم السلطاني الصادر في يناير ١٨٤٣ الذي قضى ببناء محجرا صحيا في بنغازي [٢٨٣]، شرع الوالي محمد أمين باشا في البدء بتأسيس ذلك المحجر في فبراير ١٨٤٣، وجرى تخصيص مبالغ مالية لتعيين الأطباء والمساعدين والعمال، وتجهيز المباني الخاصة بذلك وتزويدها بالزوارق لتيسير حركة النقل من وإلى السفن الخاضعة للحجر والشاطئ [٢٨٤].

وتحملت الإدارة كافة نفقات الحجر الصحي من مرحلة التأسيس والصيانة، وأجور الأطباء والممرضين والعمال، ومصاريف المطهرات والكيماويات، وجلب الأدوات والتجهيزات الطبية، كما تكفلت بنقل أمتعة الركاب وبضائعهم بعد تطهيرها وصولا إلى الشاطئ، ثم تحملت كافة نفقات تطهير دور المصابين بالوباء [٢٨٥].

وكانت إجراءات الحجر الصحي المقررة – من اللجنة الطبية – والتي جرى تطبيقها في ميناء بنغازي بأن ترسو السفن بما عليها من ركاب وبضائع خارج الميناء إذا كانت قادمة من منطقة ينتشر بها وباء، أو مرت على منطقة مشتبه في إصاباتها بوباء، ولم يكن يسمح لطاقم السفينة أو أي من الركاب بمغادرتها كما لم يكن يسمح بالتواصل مع أي من ركابها إلا بعد انقضاء فترة الحجر الصحي، وذلك حرصا على الصحة العامة وسلامة الأهالي، وبعد التأكد من خلو السفينة

من الوباء فإنه يسمح لها بدخول الميناء وأن ينساح ركابها في المدينة، أما إذا ثبت إصابتها بالوباء فإنه لا يسمح لها بدخول الميناء أو أي من ركابها، مع إلزامها برفع علما أصفر اللون كي لا يسمح لها بالرسو في أي ميناء آخر على أن تعود أدراجها مرة أخرى [٢٨٦].

وكانت إدارة الحجر الصحي تقوم بتشديد المراقبة للمنافذ البرية والموانئ البحرية مع إخطارها برفع حالة الجهوزية لديها للحد لأقصى للحيلولة دون تسلل أي وباء [٢٨٧] وتوجد العديد من المراسلات التي تقوم بالتنبيه على فرق الخيالة المتجولة على حدود الولاية عبر المنافذ البرية، بأن تكون في حالة عالية من الجهوزية، وتحذيرهم من خضوعهم لأي استثناءات قد تكون لها عواقب غير محسوبة، مع إنذارهم بتعرضهم للعقوبة إذا بدرت منهم أي استثناءات أو تراخ في إتباع التعليمات[٢٨٨].

وكانت التعليمات تحظر دخول أي سفينة إلى مواني‌ء بنغازي إبان تفشي الأوبئة كالكوليرا والطاعون والجدري إلا بعد خضوعها للحجر الصحي، وفرضت أشد العقوبة على السفن المخالفة[٢٨٩] وأخطر المجلس الصحي في اسطنبول الإدارة في بنغازي في عام ١٩٠١بسرعة وضع كافة واردات مواني‌ء الاسكندرية وبورسعيد ودمياط وبيروت في الحجر الصحي وكذلك القادمين من تلك النواحي بسبب انتشار وباء الكوليرا في مصر [٢٩٠]. وتكررت تحذيرات المجلس الصحي الذي أرسل إخطارا آخرا في عام ١٩٠٣ إلى الإدارة في بنغازي يحثها على إتباع أقصى درجات الجهوزية على منافذها البرية وموانيها البحرية لانتشار وباء الكوليرا في الجزائر وتونس ومراكش، ووضع السفن القادمة من تلك الجهات قيد الحجر الصحي، وألا يسمح للقادمين بدخول المدينة والاختلاط بالأهالي إلا بعد التأكد من سلامتهم وخلوهم من الوباء[٢٩١].

وكانت رحلات الحج إلى الحجاز واختلاط الحجاج من كل البلدان مدعاة لانتشار الأمراض والأوبئة فيما بيهم، ولذا اتخذت الإدارة في بنغازي إجراءات صحية دقيقة، حيث ألزمت كل حاج بالحصول على اللقاحات ضد الأمراض والأوبئة المنتشرة، ولا يسمح له بمغادرة البلاد إلا بعد الحصول عليها وإظهاره ما يثبت تلقيه الطعوم واللقاحات، كما كانت ترسل بصحبتهم بعثة طبية من

طبيب وممرضين لمتابعة الحالة الصحية للحجاج ومدى انتشار أي وباء من عدمه، مع إخطار إدارة الحجر الصحي في بنغازي بكل جديد [٢٩٢].

وكانت إدارة الحجر الصحي في بنغازي تتخذ الاحتياطات الواجبة في حالة تفشي أي وباء أو مرض بين الحجاج في الأراضي الحجازية، فكانت تحظر دخولهم إلى البلاد إلا بعد الخضوع للحجر الصحي لضمان خلوهم من الأمراض والأوبئة، ومن تثبت سلامته يسمح له بمغادرة الحجر الصحي برعاية إدارة الحجر الصحي، على أن يسبق ذلك تطهير أمتعته وكافة متعلقاته بعناية، ليتوجه نحو الشاطئ دخولا إلى المدينة ومخالطة أهله [٢٩٣].

اهتمت إدارة الحجر الصحي بالكشف على الحيوانات على اعتبار أنها أحد وسائل نقل الأمراض والأوبئة إلى الانسان وكانت الإدارة توقع الكشف – بعد دفع الرسوم –على الحيوانات وإعطائها شهادة بخلوها من الأوبئة والأمراض المنتشرة قبل دخولها إلى الولاية[٢٩٤]. وجرى حظر استيراد الحيوانات من البقاع التي كانت تنتشر فيها الأمراض والأوبئة كما حدث في باليرمو بإيطاليا عام ١٩٠٣، حيث جرى حظر دخول الحيوانات لانتشار وباء الكوليرا في تلك المدينة، وكذلك في مالطا جرى حظر انتقال الحيوانات لانتشار وباء الكوليرا حيث لم يسمح بإعطاء تأشيرة دخول لميناء بنغازي [٢٩٥].

والسؤال الذي يطرح نفسه هل كانت إجراءات الحجر الصحي التي جرى تطبيقها في بنغازي دقيقة وحازمة بما منع تفشي الأوبئة والأمراض أم أن هناك تجاوزات أو تراخ في تنفيذ التعليمات؟

أعلن قطاع من الأهالي استسلامهم للقضاء والقدر وأنه لا فرار لهم من الموت، وأنهم لا يثقون في فاعلية تلك الإجراءات الاحترازية التي قامت بها السلطات في بنغازي، بل وكانوا يعارضونها بشكل علني لأنها احتوت على فرض القيود – على حد تعبيرهم – التي حدت من تحركاتهم وضيقت عليهم [٢٩٦].

جرى خرق الحجر الصحي مرات عديدة خاصة في الليل لبيع وشراء الطعام، فمع نفاد المخزون في بنغازي من الطعام حدثت انتقالات من الأفراد لبيع منتجاتهم الغذائية بأغلى الأثمان للأثرياء، وأضحى الأمر في النهاية هو الاختيار بين الموت جوعا أو الموت من انتشار الأوبئة خاصة في ظل هلاك الغالبية العظمى من الحيوانات التي يعتمد عليها الأهالي في الغذاء [٢٩٧]،

كما انخفضت قوة العمل لانتشار الحمى بين الأهالي، ولعل ما حال دون انهيار الموقف وتحوله إلى كارثة وصول بعض الإمدادات الغذائية [٢٩٨].

٤. الطعوم واللقاحات:

وفرت الإدارة للأهالي التلقيح ضد مختلف الأمراض والأوبئة ولا سيما الجدري؛ وكان تلقي التلقيح ضد الأوبئة والأمراض إجباريا مع إلزام مفتشي الصحة بضرورة تطبيق التلقيح بطرقه الصحيحة، وفقا للجداول الزمنية المعلنة والتي حددتها النظامنامة، وذلك حرصا على حياة الأهالي وخاصة الأطفال [٢٩٩]. وسعت الإدارة الصحية لتوفير كافة المتطلبات من الطعوم الذي جرى استيرادها من أوروبا وخاصة من بريطانيا، وكانت تكاليف جلب تلك الطعوم والأمصال باهظة [٣٠٠]، هذا بالإضافة لتوفير بقية الأدوات كالمشارط والحقن [٣٠١].كما جلبت مادة الكينين لعلاج الملاريا من اسطنبول وجرى توزيعها على مفتشي الصحة في بنغازي [٣٠٢].

وكان يتم تدوين أسماء متلقي التطعيم في قوائم من نسختين الأولى تبقى لدى فرق التطعيم المتجولة، والأخرى يتم ارسالها إلى مقر إدارة مفتش الصحة في بنغازي[٣٠٣] وكانت الشكوى الدائمة – في مستهل حملات التطعيم – من قبل القائمين على التطعيم من قلة من تلقى الطعوم من الأهالي، وأنهم يحجمون بدعوى خطورة ذلك على حياتهم وحياة أسرهم [٣٠٤].

وكانت المأمورية في حملات التطعيم ضد الأوبئة تقوم بإحصاء عدد الأهالي في كل بلدة وضاحية حتى تتمكن من طلب أعداد الطعوم اللازمة للوفاء باحتياجات المأمورية، وكانت الطعوم واللقاحات ترد على دفعات طوال فترة الحملة [٣٠٥] وفي نهايتها كان يتم حصر أعداد ونسبة من تلقوا التطعيم بالنسبة للمستهدف من الأهالي [٣٠٦].

وعانت بعض المناطق مثل ضاحية سيدي خليفة من نقص حقن الطعوم؛ وكان العجز لأكثر من خمسين حقنة تطعيم، وطالبت فرقة التطعيم المتجولة من مفتش الصحة في بنغازي سرعة إرسالها إلا أن الرد جاء بأن الكمية المطلوبة غير متوفرة لدى مفتشية الصحة، لكن المأمورية يمكن أن تلبي نصف الاحتياجات فحسب ريثما ترد المزيد من الطعوم [٣٠٧].

٥. بناء المستشفيات والوحدات الصحية ودور الرعاية :

كان من ضمن الإجراءات الصحية التي نالت قسطا من اهتمام الإدارة في بنغازي؛ سعيها لتأسيس المشافي والوحدات الصحية والعلاجية لمواجهة تدهور الأوضاع الصحية، ولضمان تلقي المرضى للعلاج والرعاية، وكانت أولى المنشآت الطبية هو المستشفى العسكري في بنغازي عام ١٨٩٢ وخُصِصَ لعلاج العساكر، واحتوى على مائة سرير، وكان يسمح للأهالي بارتياده، وألحقت بالمشفى العسكري صيدلية تديرها بلدية بنغازي لتلقى العلاج بالمجان(٣٠٨).

وجرى تأسيس مشفى البلدية في بنغازي لعلاج الأهالي على شاكلة المشافي المعاصرة الأخرى؛ مع الأخذ في الاعتبار كافة الوسائل الطبية المعاصرة والمتاحة في المشافي المناظرة (٣٠٩) وتم افتتاح هذا المشفى بمناسبة عيد ميلاد السلطان عبدالحميد الثاني في عام ١٩٠٢، وحضر الافتتاح المتصرف وكبار الموظفين والعسكريين، علاوة على وجهاء بنغازي وأعيانها(٣١٠)

كما قامت الإدارة بإنشاء مستشفى للسجناء في عام ١٩٠٧؛ بعد انتشار الأمراض الرئوية وأمراض العظام بينهم، وذلك من جراء الرطوبة وعدم تعرضهم للشمس والهواء النقي، وعدم السماح لهم بشكل يومي بالتريّض (٣١١).

ونشأت في بنغازي وحدات ومراكز صحية جرى تسميتها بالمستوصفات أدت دورا في إسعاف المرضى؛ ومنها مستوصف القنصلية الإيطالي، وكانت الخدمات الطبية المقدمة للمرضى فيه بالمجان(٣١٢) وكذلك مستوصف آخر كبير تديره راهبات القديس رافائيل وكان يتكون من قسمين : الأول خاص بالرجال، والثاني خاص بالنساء، وكان يقدم خدمات طبية جيدة (٣١٣).

٦. توفير الكوادر الطبية :

كانت الإدارة في بنغازي على وعي بالأوضاع الصحية، وأدركت أن سد النقص في الكوادر الطبية وخاصة الأطباء من الأمور الضرورية بل والعاجلة، ولذا قامت بمراسلة اسطنبول لتعيين أطباء من قِبَلِها لعلاج المرضى وكانت الإدارة العثمانية تعطيهم راتب الشهر الأول قبل رحيلهم ضمانا بالتزامهم بالعمل (٣١٤). وفي إطار تشجيع الإدارة للأطباء للعمل لديها فقد أعفتهم من كافة الضرائب نظير علاجهم للمرضى في بنغازي، وجعلت منهم أعضاء دائمين في المجالس البلدية(٣١٥).

وكانت رواتب الأطباء من أعلى رواتب موظفي الإدارة[٣١٦] على الإطلاق؛ والتي تكفلت بأدائها بشكل منتظم [٣١٧]. كما تفرد الأطباء باستلام رواتبهم عن كل شهر في أول يوم منه، وليس في آخره كغيرهم من موظفي الإدارة، وذلك حثا من الإدارة على دفعهم للاستمرار في العمل لديها إلا أن جهدها كثيرا ما ذهب بلا طائل. فكثيرا ما كان يرحل الأطباء من بنغازي إلى مناطق أخرى أكثر رخاء وبيئة أكثر وفرة، في ظل أوضاع معيشية وبيئة أكثر استقرارا، ولعل ذلك كان مدعاة لانتحال البعض صفة طبيب طمعا في المكانة المرموقة والرواتب العالية [٣١٨].

وهذا جدول برواتب الأطقم الطبية في بنغازي في عام ١٩٠٠[٣١٩]

المسمى الوظيفي	الدرجة المالية	الراتب الشهري
مفتش أول الصحة	طبيب أول	٣٠٠٠ قرش
مفتش الصحة	طبيب ثاني	٢٠٠٠ قرش
مدير معمل	صيدلي أول	١٥٠٠ قرش
مساعد مدير معمل	صيدلي ثاني	١٢٠٠ قرش
طبيب جراح	جراح	١٥٠٠ قرش
مأمور التلقيح	مأمور تلقيح	١٦٠٠ قرش
باش ممرض	ممرض أول	٨٠٠ قرش
ممرض	ممرض	٦٠٠ قرش
تمرجي	تمرجي	٣٠٠ قرش

وومع شيوع انتحال وظيفة الطبيب ؛اشترطت بلدية بنغازي للسماح للطبيب بممارسة عمله وجود أوراق رسمية معتمدة بصلاحيته لممارسة مهنة الطب لعلاج المرضى، وأن تكون موقعة من جهة اعتماد رسمية من الجهة الموفد منها أو من طبيبين معتمدين بأهلية الطبيب لممارسة تلك المهنة وذلك حفاظا على حياة المرضى [٣٢٠].

خاتمة

شكّل تذبذب سقوط الأمطار من عام إلى آخر – في ظل الافتقار لمصدر دائم للمياه العذبة كالأنهار – الدافع الرئيس لتذبذب إنتاجية الأراضي الزراعية من كافة المحاصيل كالحبوب والبقول والخضروات والفاكهة وتردي درجتها، وكان لذلك انعكاساته المباشرة على الثروة الحيوانية التي تناقصت أعدادها بشكل كبير، لما اعترى المراعي من قفر فتراجعت أعدادها وعانت القطعان المتبقية من الهزال فتردت جودة لحومها وألبانها بشكل ملحوظ، وكان لذلك تداعياته على الأهالي ليتناقص حجم وكمية المعروض من الحبوب وكافة أنواع الغذاء، فارتفعت أثمانه بشكل متصاعد، فعجز الفقير عن الحصول على القدر المناسب من الغذاء الذي أصبح حكرا على الطبقات ميسورة الحال القادرة على دفع ثمنه، لكن ما لبث أن تراجعت كميات المعروض من الغذاء في الأسواق فلاح شبح المجاعة.

أدرك العثمانيون الأهمية الاستراتيجية لبقائهم في برقة وطرابلس، فتحد برقة من الشرق مصر حيث يتنافس النفوذ الأوروبي، وفي الغرب الجزائر حيث الاحتلال الفرنسي، وكان العثمانيون على استعداد لدفع فاتورة وجودهم في برقة وطرابلس طمعا في طرد الاحتلال الفرنسي من الجزائر، والاستئثار بمصر خالصة لهم من النفوذ الأوروبي.

شكّل إلحاق متصرفية بنغازي على ولاية طرابلس متنفسا إداريا لتقليص صلاحيات وسلطات متصرف بنغازي؛ وتخفيضا لنفقات الإدارة الثقيلة على ميزانية الخزانة العثمانية المثقلة بالديون، لكن حال دون التماهي في ذلك الأهمية الاستراتيجية لبنغازي وجوارها لمصر والأطماع الأوروبية التي تترصدها، ورغبة الدولة العثمانية في تفعيل سيادتها عليها من خلال نظام إداري جديد سعى لاستقطاب العصبيات والزعامات المحلية ومشايخ القبائل.

شكلت ظروف بنغازي الداخلية من :اندلاع النزاعات القبلية وتفشي الأوبئة والمجاعات والافتقار لجهاز إداري متكامل عنصرا محددا في إلحاق الإقليم على ولاية طرابلس تارة أو بجعلها

تابعة للدولة العثمانية تارة أخرى. والتي دفعتها الأخطار المحدقة بها لربط الإقليم بالدولة وإدارته إدارة مباشرة خشية ضياعه، وكانت تتعامل معه على اعتبار أنه نقطة مراقبة ورصد للأوضاع في مصر، وكانت تراوح بين جعله ولاية مستقلة عجزت معه إمكانات الدولة عن الوفاء التام بالتزاماتها الإدارية، أو متصرفية قائمة بذاتها وملحقة على الدولة بجهاز إداري أبسط ونفقات إدارة معتدلة انعكاسا للحالة المالية للدولة العثمانية، وكان ذلك ما استقرت عليه .

كان مجرد انتشار المجاعة أو ظهور وباء دافعا لتفشي حالة من الهلع بين الأهالي –خاصة ما يصاحب ذلك من انتشار لحالات الوفاة – طلبا للنجاة بالهجرة في أقرب مكان آمن، فهاجر الموسرون منهم إلى مصر أو مالطا، كما هاجر البعض الآخر إلى درنة فهي لؤلؤة إقليم برقة حيث المياه العذبة والأحراش الجبلية، وهاجر سكان بنغازي الأقل حظا من الثروة إلى الصحاري والسهول البعيدة لإيجاد مأوى آمن من الوباء والمجاعة تاركين وراءهم منازلهم وأمتعتهم، ولعل ذلك ما دفع الإدارة إلى الحد من هذه الظاهرة، وسعيها بإجبار المهاجرين على العودة إلى مواطنهم للحيلولة دون انتشار الوباء .

تجلت في تلك الأزمات المعنى الحقيقي والأصيل للتكافل الاجتماعي والتعاون على البر بين أهالي بنغازي، حيث قام الموسرون والقادرون بدور بارز في التخفيف من غائلة المجاعة والوباء على الفقراء والمحتاجين، بما قدموه من دعم مالي وعيني خاصة في ظل امتلاء الشوارع والأزقة بالمرضى والمحتاجين، الذين وفد الكثير منهم إلى بنغازي طلبا للنجاة.

أعاق انتشار المجاعات والأوبئة في بنغازي من النشاط التجاري حيث أغلق التجار حوانيتهم ومتاجرهم، وباع البعض الآخر حوانيتهم بأبخس الأثمان، مما كان له تداعياته على النشاط الاقتصادي، وكثيرا ما كانت الإدارة تغلق الأسواق للحيلولة دون انتشار الأوبئة، وصاحب ذلك بطبيعة الحال أن عزت الأقوات في البلاد بعد أن تضاعفت أثمانها، فباع الأهالي النفيس من مقتنياتهم لقاء النذر القليل من الغذاء.

شكلت الإجراءات الصحية والوقائية التي قامت بها الإدارة في بنغازي من الحجر الصحي حجر عثرة دون انتشار الأوبئة، لكن تضرر مصالح أصحاب السفن خاصة التي ترد من المناطق الموبوءة، وبقاءهم في الحجر الصحي عرّض بضائعهم للتلف، ناهيك عن الخسائر المتعلقة بالانتظار خارج الميناء دون حصولهم على مستحقاتهم المالية أو تعويض مالي عن انتظارهم رهنا لدخولهم الميناء، أو الخسائر المترتبة على إتلاف بضائعهم إذا ثبت إصابتها بالوباء. وكان حصول القائمين على الحجر الصحي على رشوة دافعا لاختراق أصحاب السفن لتلك المحاذير.

بذلت الإدارة جهدا في سبيل توفير الطعوم واللقاحات والأدوية وفاء بمتطلبات الداخل في بنغازي؛ وذلك من خلال جلبها من أوروبا أو من اسطنبول، إلا أن الافتقار للأدوات والتجهيزات المساعدة كالحقن ومواد التعقيم الكيماوية بشكل دائم، والقصور في أعداد الأطباء ومختلف الكوادر الطبية كالصيادلة والممرضين والتمرجية والمسعفين، حال دون وصول الخدمة الطبية للمستوى المرجو، رغم كل الجهود لحث الأطقم الطبية على البقاء للعمل في بنغازي حيث لم تكن بالنسبة للأطباء على الأقل مكانا جاذبا لاستقرارهم.

تعرضت بنغازي لنقص في أعداد السكان لكثرة الوفيات وانتشار الهجرة هربا من المرض والموت وأملا في النجاة من تلك الأخطار المحدقة، ولعل ذلك ما ألقى بظلاله بشكل سلبي على أعداد السكان التي تناقصت مما قوّض جهود الإدارة في احتواء تلك الأزمات بشكل عاجل.

الهوامش:

(١) هيرودوت، الكتاب الرابع من تاريخ هيردوت الكتاب السكيثي والكتاب الليبي، ترجمة محمد المبروك دويب، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ٢٠٠٣، ص. ؛ اندريه لاروند، **برقة في العصر الهلينستي من العهد الجمهوري حتى ولاية أغسطس**، ترجمة محمد عبدالكريم الوافي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ٢٠٠٢، ص. ٨١.

(٢) إبراهيم نصحي، **إنشاء قوريني وشقيقاتها**، بنغازي، منشورات الجامعة الليبية ١٩٧٠، ص. ٨٣.

(٣) الهادي مصطفى أبو لقمه، **دراسات ليبية**، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٨، ص. ١٦٧.

(٤) عبد الفتاح رجب حمد، **تاريخ برقة الاسلامي**، جامعة عين شمس كلية البنات، ٢٠٠٧، ص. ٨٠.

(٥) محمد إبراهيم حسن، **دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي**، بنغازي، ٢٠٠٩،،ص. ٢٣٠.

(٦) راشد توفيق عاطف، **إيطاليا وطرابلس الغرب وموقف الدول الكبرى ١٨٦٠ – ١٩٠٢**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ، ١٩٨٦، ص. ٢٠.

(٧)وهبي أحمد البوري، **بنغازي فترة الاستعمار الإيطالي**، الطبعة الأولى، بنغازي، مجلس تنمية الإبداع الثقافي، ٢٠٠٤، ص. ٤٢.

(8) Colin Smith and John Bierman, The Battle of Alamein: Turning Point, World War II, New York, Viking-Penguin, 2002, pp.98 – 190 ;

Andrew McGregor, A military history of modern Egypt: from the Ottoman Conquest to the Ramadan War, London, Westport, CN: Praeger Security International, 2006, pp. 225 – 240.

(٩) نيكولاي ايليتش بروشين، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر مطلع القرن العشرين**، ترجمة عماد حاتم، الطبعة الأولي، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ٢٠٠٥، ص. ٢٤٠ – ٢٤٢.

(10) Public Record Office, Foreign Office, 160/69,General Correspondence microfilm copies , p.30.

(١١) محمود حسن صالح منسي، **بريطانيا والحملة الإيطالية على ليبيا دراسة** تعتمد على وثائق الخارجية البريطانية، مجلة البحوث التاريخية، السنة الثانية، العدد رقم ٢، طرابلس مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، يونيو، ١٩٨٠، ص.٢٢١؛ راشد توفيق عاطف، مرجع سابق، ص. ٢٢.

(١٢) نيكولاي ايليتش بروشين، مرجع سابق، ص. ٢٤٣.

(13) P.R.O., F.O., 160/69 , op.cit., p.31 ;

؛ مرفت أسعد عطاالله، **التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا في البحر المتوسط بعد فتح قناة السويس ١٨٦٩ – ١٩٠٤**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة إسكندرية، كلية الآداب قسم التاريخ ٢٠٠٣، ص. ٦٩–٧٢.

(14) P.R.O., F.O., 160/69 , op.cit., p.31

(١٥) محمود حسن صالح منسي، مرجع سابق، ص. ٣٠٠.

(١٦) التحالف الثلاثي: كان التحالف الثلاثي اتفاقا بين ألمانيا وامبراطورية النمسا والمجر وكان الطرف الثالث إيطاليا، جرى تشكيله في عام ١٨٨٢، وكانت إيطاليا تبحث عن دعم سياسي في مواجهة فرنسا فوجدت مبتغاها في ألمانيا والنمسا، وجرى الاتفاق على أن تقدم كل طرف لآخر دعما إذا تعرضت أراضيه للهجوم من قبل أي قوة عظمى. وللمزيد من المعلومات انظر:

George Frost Kennan , **The Fateful Alliance**: France, Russia, and the Coming of the First World War, Manchester University Press, 1984, pp.82-84.

(١٧) جلال يحيي، **المغرب الكبير: الفترة المعاصرة حركات التحرر والاستقلال**، الجزء الثالث، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦، ص. ٣٠٠

(18) P.R.O., F.O., 160/69, op.cit.,p.34.

(١٩) محمد مصطفى بازامة، **تاريخ برقة في العهد العثماني الأول** ص. ١٨٢ –١٨٤.

(٢٠) أحمد خليل بن غلبون، **التذكار في من ملك طرابلس وما كان بها من الأخيار**، طرابلس، مكتبة النور، ١٩٦٧، ص. ١٦١ – ١٦٣.

(٢١) شارل فيرو، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، ترجمة محمد عبدالكريم الوافي، طرابلس، العامة للنشر والطباعة، ١٩٨٣، ص. ١٨٣.

(٢٢) عقبل محمد البربار، دراسات في تاريخ ليبيا، مالطا، د. ن.، ١٩٩٨، ص. ٧٠.

(23) Valore Francesco , A Government and Society in Tripolitania and Cyrenaica, Libya 1835 – 1911, the Ottoman impact ,London, oxford university press, 1989,p.34.

(24) Dennis D. Cordell, Eastern Libya, Wadai and the Sanūsīya: A Ṭarīqa and a Trade Route, The Journal of African History , Volume 18 , Issue 1 , January 1977 , pp. 21 – 22.

(٢٥) ردولفو ميكاكي، **طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القره مانلية**، ترجمة طه فوزي، القاهرة، معهد الدراسات العربية، ١٩٦١، ص. ٢١.

(٢٦) شارل فيرو، مرجع سابق، ص. ٢٨٢–٢٨٥.

(٢٧) مصطفى عبد العزيز الطرابلسي، **تاريخ درنه الزاهرة**، درنه، دار مطبوعات ونشر جامعة درنه، ١٩٩٩، ص. ٩٦-٩٩.

(٢٨) كوستانزيو برنيا، **طرابلس من ١٥١٠- ١٨٥٠**، ترجمة خليفة محمد التليسي، الطبعة الأولى، مصراته، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٨٥، ص. ٢٦٦ -٢٦٧.

(29) Dennis D. Cordell, op.cit.,pp.23-24

(٣٠) كوستانزيو برنيا، مرجع سابق، ص. ٢٦٧ -٢٦٨.

(٣١) ردولفو ميكاكي، المرجع السابق، ص. ٢١ -٣٤.

(٣٢) تغير الوضع الإداري لإقليم برقة أكثر من مرة في العهد العثماني الثاني، وجرى تبيان ذلك في تلك الدراسة

(٣٣) نيكولاي إيليتش بروشين، **تاريخ ليبيا من القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**، ترجمة عماد حاتم، طرابلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠١، ص. ٣٤٩.

(٣٤) شارل فيرو، مرجع سابق، ص. ٢٠٠.

(٣٥) عمر علي بن إسماعيل، **انهيار الأسرة القره مانلية في ليبيا ١٧٩٥ – ١٨٣٥**، طرابلس، مكتبة الفرجاني، ١٩٦٦، ص. ٢٠٠؛ عقيل محمد البربار، مرجع سابق، ص. ٣٩.

(36) Dennis D. Cordell,op.cit., p. 30.

(37) M. Delaporte , Reponse aux questions propsees par la societe de Geographie sur La Afrique Septrionai" in Reeueil de voyages et memoies publie par la societe de Geographie,II, 1825, pp. 28-34.

(38) Carlo Valcknaer, Ausflüge und Sichtungen in Tripolis und Cyrenaika, eine geografische Studie, Berlin , 1825,pp.43 – 59.

(39) M. Delaporte , op.cit., p. 35 ; Carlo Valcknaer, op. cit., p.60.

(٤٠) نقولا زيادة، **محاضرات في تاريخ ليبيا**، الطبعة الأولى، القاهرة، ب. ن، ١٩٦٦، ص. ٥٢.

(٤١) هنريكو دي أوغسطيني، **سكان برقة دراسة تاريخية واثنوغرافية**، ترجمة إبراهيم أحمد المهدوي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٧، ص. ٢٠ -٢٢.

(٤٢) نيكولاي ايليتش بروشين، مرجع سابق، ص. ٣٩٦.

(٤٣) كوستانزيو برينا، مرجع سابق، ٣٣٦ – ٣٣٧.

(44) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 125/37, belge numarasi 154, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p. 159.

(45) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 125/37, belge numarasi 159, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p. 178.

(٤٦) محمود حسن صالح منسي، **الحملة الإيطالية على ليبيا: دراسة وثائقية في استراتيجية الاستعمار والعلاقات الدولية**، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، ١٩٨٠، ص. ٢١.

(47)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 125/38, belge numarasi 354, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p. 147.

(٤٨) **حرب القرم:** هي الحرب التي اندلعت بين روسيا والدولة العثمانية أكتوبر ١٨٥٣ لأطماع روسيا في منطقة شبه جزيرة القرم واقتسام ممتلكات الدولة العثمانية، ورغبة روسيا في الوصول للمياه الدافئة وحماية لحقوق المسيحيين الأرثوذكس في أراضي الدولة العثمانية، واشتركت إلى جانب الدولة العثمانية بريطانيا من عام ١٨٥٤ التي أطلعت العثمانيين على المخططات الروسية فأرادت بريطانيا أن تلقن روسيا درسا قاسيا يجعلها ترتد خلف حدودها، وتحجبها عن التطلع إلى لعب دور في السياسة الأوروبية، كما اشتركت فرنسا هي الأخرى طمعا في الحصول على المزيد من الامتيازات والمصالح من الدولة العثمانية.

ولمزيد من المعلومات انظر يلماز استونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، الطبعة الأولى، تركيا استانبول، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، ١٩٩٠؛ أحمد عبد الرحيم مصطفى، **في أصول التاريخ العثماني**، بيروت، دار الشروق، ١٩٨٦ ؛ عمر عبدالعزيز عمر، **أوروبا ١٨١٥ – ١٩١٩**، بيروت، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

(٤٩) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف العثماني رئاسة الوزراء التركية ملف رقم ٧، وثيقة رقم ١٣، الصادرة بدكريتو أوامر وتعليمات من الباب العالي إلى متصرف بنغازي، بتاريخ رمضان ١٢٥٣هـ / الموافق (ديسمبر ١٨٣٧).

(٥٠) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف عثماني، ملف رقم ٦، وثيقة رقم ٤٥، الصادرة من الباب العالي إلي جناب الباشا متصرف بنغازي، بتاريخ شوال ١٢٥٨هـ / الموافق(ديسمبر ١٨٤٢).

(٥١) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف عثماني، ملف رقم ٦، وثيقة رقم ٤٤، تقرير متصرف بنغازي عالي باشا، بتاريخ جمادي الآخر ١٢٦٣ هـ/ ١٨٤٦؛ هنريكو دي أوغسطيني، مرجع سابق، ص.٢٩٤.

(٥٢) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملف رقم ١٠، وثيقة رقم ٢٣٢ الإنعام على بعض أعيان البلاد بالرتب والأوسمة، بتاريخ رمضان ١٢٨٣هـ / ١٨٦٥؛ محمد مصطفى بازامة، تاريخ برقة في العهد العثماني الثاني، الطبعة الأولى، بيروت، دار الحوار الثقافي العربي الأوروبي، ١٩٩٤.ص. ٦٨.

(٥٣) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الضرائب، ملف رقم ٧ وثيقة رقم ١٢٣٢، من متصرف بنغازي إلى والي طرابلس، بتاريخ ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦.

[٥٤] فرانشيسكو روفيري، **عرض للوقائع التاريخية البرقاوية: التاريخ الكرونولوجي لبرقة ١٥٥١ – ١٩١١**، ترجمة إبراهيم أحمد المهدوي، مراجعة شمس الدين عرابي بن عمران، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ٢٠٠٣، ص.١١١.

[٥٥] دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف عثماني، ملف رقم ١٣، وثيقة رقم ٣٨،

[٥٦] دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الضرائب، ملف رقم ٥، وثيقة رقم ٦٥، بعنوان رسالة من مركز المتصرفية إلى قائمقام قضاء بنغازي، بتاريخ (١٢٦٧هـ) / ١٨٥٩.

[٥٧] مركز جهاد الليبيين – طرابلس، البرقيات، ملف ٢٠/أ، وثيقة غير مصنفة، بعنوان رسالة من المتصرف إلى قائمقام قضاء بنغازي، بتاريخ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠.

[٥٨] دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات القناصل، ملف رقم ٥، وثيقة رقم ١٥٠، شكوى قبائل العبيدات والحاسة من الشيخ ابي بكر إلى نائب قنصل البريطاني في بنغازي، بتاريخ ١٢٧٧هـ/ الموافق (١٨٦٠).

[٥٩] دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملف رقم ٤ قبائل، وثيقة رقم ١٧٧، تعهد قبيلة البراعصة باحترام قبيلة العبيدات، بتاريخ شعبان ١٢٨٤هـ / ديسمبر ١٨٦٧.

[60] Abdallah Abrahim, **Government and Society in Tripoliania and Cyrenica Libya** 1835 – 1911,: The Ottoman Impact, Tripoli, 1989, p.327.

[61] Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 145/218, belge numarasi 39, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p.347

[62] ibid, belge numarasi 53, p. 378.

[٦٣] فرانشيسكو روفيري، مرجع سابق، ص. ٢٧.

[٦٤] دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف عثماني، ملف رقم ١٥، وثيقة رقم ٢٤٥، من الباب العالي إلى إيالة طرابلس جناب المشير على رضا باشا، بتاريخ ١٨

[٦٥] دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات القناصل الأجنبية، ملف رقم ٢٩، تقارير القنصلية البريطانية، تقرير رقم ٥٢٧، بتاريخ (١٢٨٩هـ) / ١٨٧٢.

[٦٦] فرانشيسكو روفيري، عرض للوقائع التاريخية البرقاوية: مرجع سابق، ص. ٢٧.

[٦٧] دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف عثماني، ملف رقم ٢ ديكريتو وأوامر، وثيقة رقم ١٠٩، الصادرة من الباب العالي إلي جناب خليل الباشا متصرف بنغازي، بتاريخ ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٦.

(٦٨) محمد مصطفى بازامة، **بنغازي عبر التاريخ**، الجزء الأول، بنغازي، دار ليبيا، ١٩٦٩، ص. ٢٦٩.

(٦٩) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف عثماني، ملف رقم ٢ ديكريتو وأوامر، وثيقة رقم ١٨، الصادرة من الباب العالي إلي جناب خليل الباشا متصرف بنغازي، بتاريخ ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧.

(70) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 45/18, belge numarasi 25, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p. 147.

(٧١) تولى منصب متصرفية بنغازي بعد عزل خليل باشا ١٨٦٧ مختار باشا (١٨٦٨ – ١٨٦٩) ثم محمد عارف باشا (١٨٦٩ – ١٨٧٠) ثم برتاو باشا (١٨٧٠) ثم علي شمسي باشا ١٨٧١ – ١٨٧٢). محمد مصطفى بازامة، بنغازي عبر التاريخ، ص.٢٨٩.

(٧٢) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف عثماني، ملف رقم ٢ ديكريتو وأوامر، وثيقة رقم ١٣٦، الصادرة من الباب العالي إلي جناب المشير علي رضا باشا والي طرابلس، بتاريخ ١٢٨٥هـ / ١٨٦٩.

(٧٣) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف عثماني، ملف رقم ٢ ديكريتو وأوامر، وثيقة رقم ٧٨، الصادرة من الباب العالي إلى جناب محمد باشا رشيد والي طرابلس، بتاريخ ١٢٨٧هـ / ١٨٧١.

(٧٤) لودفيغ سلفاتور، **السواحل الليبية في الرحلة البحرية للأمير النمساوي لودفيغ سلفاتور ١٨٧٣**، ترجمة عماد الدين غانم، الطبعة الأولى، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ٢٠٠٥، ص.٤٢.

(٧٥) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف عثماني، ملف رقم ٢ ديكريتو وأوامر، وثيقة رقم ٩٥، من الباب العالي إلى جناب والي طرابلس المشير على رضا باشا، بتاريخ ١٢٨٨هـ / ١٨٧٢.

(٧٦) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف عثماني، ملف رقم ٢ ديكريتو وأوامر، وثيقة رقم ١٣٤، ديكريتو صادر من الباب العالي بتعيين جناب حضرتللو على رضا باشا من الباب العالي على ولاية طرابلس، بتاريخ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢.

(77) Erik J. Zürcher ,Turkey: A Modern History, fifth edition, London & New York , I.B. Tauris , 2017, pp. 65 – 70.

(٧٨) الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧–١٨٧٨ دار صراع بين الدولة العثمانية وقوات التحالف الأرثوذكسي الشرقي بقيادة الإمبراطورية الروسية ويتألف من العديد من دول البلقان كالصرب والجبل الأسود ورومانيا، ترجع أسباب الحرب إلى تصاعد الروح القومية في القرن التاسع عشر بمنطقة البلقان والتي كانت روسيا تثيرها، والأطماع الروسية لاسترداد الأراضي التي خسرتها أثناء حرب القرم ١٨٥٣ – ١٨٥٦، معيدةً نفسها للبحر الأسود، وداعمةً الحركة السياسية الساعية لتحرير دول بلقان من الحكم العثماني. ولمزيد من المعلومات انظر هارولد تمبرلي أ.ج. جرانت، **أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ – ١٩٥٠**، ترجمة محمد علي أبو درة

ولويس اسكندر، مراجعة أحمد عزت عبدالكريم، الجزء الثاني، القاهرة، مؤسسة سجل العرب، ١٩٦٥، ص. ١٥ – ٢٤.

(٧٩) هارولد تمبرلي أ.ج. جرانت، المرجع السابق، ص. ٢٠ - ٢٣.

(٨٠) نفسه، ص.٢٥.

(٨١) نفسه، ص. ٢٥ – ٢٦.

(82)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 145/218, belge numarasi 39, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p.347

(83) ibid, 235/168, belge numarasi 95, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p.824

(84)ibid, belge numarasi 47, p.375.

(85) Bernard Lewis, **The Emergance of the Modern Turkey**, third edition, New York , Oxford university press , 2002, pp.117 – 122.

(٨٦) صلاح الدين السوري، الأوضاع القبلية في شرق ليبيا في العهد العثماني الثاني، ص. ١٩-٢٠.

(٨٧) نفسه، ص. ١٩–٢٠.

(٨٨)دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات القناصل الأجنبية، ملف رقم ٣٢، تقارير القنصلية البريطانية، تقرير رقم ١٢٤، بتاريخ (١٣٠١هـ) / ١٨٨٤؛ وثيقة رقم ١٣ تقرير سري عن ولاية بنغازي بشأن سوء الحالة الإدارية والاقتصادية نقلا عن محمد امحمد الطوير، تاريخ الزراعة في ليبيا أثناء الحكم العثماني، طرابلس ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩١، ص. ٩٧ – ٩٩.

(٨٩) سالنامة ولاية طرابلس الغرب، لسنة ١٣٠٢ مالية، ١٨٨٦، ص.٧٦.

(90) Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 217/315, belge numarasi 47, tarihte 1329/ 1911.

(٩١) محمد نوري، **طرابلس الغرب**، ترجمة كمال الدين إحسان، طرابلس، مكتبة الفكر الحديث، ١٩٧٣، ص. ١٢٥ – ١٢٦.

(٩٢) دار المحفوظات التاريخية – طرابلس، ملف رقم ١٥، وثيقة رقم ٥٨، بعنوان التجارة الخارجية في متصرفية برقة، بتاريخ ١٣٠٢هـ / ١٨٨٤.

(٩٣) لوجلي صالح الزوي، **البادية الليبية الحاضر والمستقبل:** دراسة ميدانية شاملة لأوضاع البادية الليبية، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٨، ص. ٥٩– ٦١.

(٩٤) فرج عبد العزيز نجم، **القبيلة والإسلام والدولة**، القاهرة، مكتبة الدعوة بالأزهر، ٢٠٠٥، ص. ٢٥٩

[٩٥] برسس: بلدة صغيرة تقع شرق ليبيا وتتبع إداريا بنغازي وتبعد عنها بمسافة ٥٧ كم شرقا.

ولمزيد من المعلومات انظر محمد الخجخاج، **نمو المدن الصغيرة في ليبيا**، بنغازي، دار الساقية للنشر، ٢٠٠٨، ص. ١٢٢.

[٩٦] سلوق: بلدة ليبية إلى الجنوب من مدينة بنغازي، وتبعد عنها مسافة ٥٠ كم جنوبا، فهى مدينة منخفضة عن سطح البحر، وتشتهر بخزانات المياه التي تحتجزها لممارسة الزراعة، وقامت بمقاومة باسلة للاحتلال الإيطالي، وأقامت فيها القوات الإيطالية أحد أكبر المعتقلات الجماعية وهو معتقل سلوق، ودارت في هذه البلدة معارك طاحنة مع القوات الإيطالية. ولمزيد من المعلومات انظر محمد الخجخاج، نمو المدن الصغيرة في ليبيا، بنغازي، دار الساقية للنشر، ٢٠٠٨،

[٩٧] قمينس: بلدة ليبية تقع على ساحل خليج سرت وتبعد عن مدينة بنغازي حوالي ٥٠ كم جنوبا وهي منطقة زراعية تابعة لبنغازي إداريا. ولمزيد من المعلومات انظر أمانة التخطيط، الأطلس الوطني للجماهيرية الليبية الاشتراكية، طرابلس ١٩٧٨، ص. ١٨.

[٩٨] سيدي خليفة: هى ضاحية تقع بالقرب من مدينة بنغازي وعلى مسافة ١٧ كم شمالها، وهي أراض زراعية خصبة أمانة التخطيط، الأطلس الوطني للجماهيرية الليبية الاشتراكية، طرابلس ١٩٧٨، ص. ٩٢

[٩٩] اسلنطة: هي بلدة ليبية تقع في الجبل الأخضر بشرق ليبيا وإلى الجنوب من مدينة البيضاء بحوالي ٢٧ كم، ووفي المدينة آثارا أغريقية ورومانية وأهم تلك الآثار معبد صخري شهير. ولمزيد من المعلومات انظر محمد الخجخاج، **نمو المدن الصغيرة في ليبيا**، بنغازي، دار الساقية للنشر، ٢٠٠٨، ص. ١٢٢.

[١٠٠] هنريكو دي أوغسطيني، سكان برقة دراسة تاريخية واثنوغرافية، ترجمة إبراهيم أحمد المهدوي، بنغازي، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩٧، ص. ٥٧ – ٥٩.

[١٠١] محمد عبد الرازق مناع، **الأنساب العربية في ليبيا**، الإسكندرية، شركة مطابع المختار، ١٩٩١، ص. ٧–٢٧.

[١٠٢] غوليام ناردوتشي، **استيطان برقة قديما وحديثا**، ترجمة إبراهيم المهدوي، سرت، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ١٩٩٥،ص. ١٠٩ – ١١٠.

[١٠٣] هنريكو دي أوغسطيني، مرجع سابق، ص. ٥٤.

[١٠٤] عقيل محمد البربار، مرجع سابق، ص. ٦٥ – ٦٩.

[١٠٥] محمد بن عثمان الحشائشي، **جلاء الكرب عن طرابلس الغرب**، تحقيق علي مصطفى المصراتي، بيروت دار لبنان، ١٩٦٥، ص. ١٠٣ ؛ خليفة محمد الأحول، " الجاليات الأجنبية في ليبيا ١٨٣٥ – ١٩٥٠" مجلة البحوث التاريخية، العدد الأول، طرابلس، مركز جهاد الليبيين، يناير ٢٠٠٢، ص. ٨٣ – ٨٤.

(١٠٦) أسامه الدسوقي، **اليهود في ليبيا ١٩١١ – ١٩٥١**، رسالة ماجستير كلية الآداب جامعة طنطا، ٢٠٠٠، ص. ١٢-١٣.

(١٠٧) خليفة محمد الأحول، مرجع سابق، ص. ١٢٠

(١٠٨) مأمون كيوان، **اليهود في الشرق الأوسط**، الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص. ٨٦؛ أسامه الدسوقي، مرجع سابق، ص. ١٨.

(١٠٩) خليفة محمد سالم الأحول، مرجع سابق، ص.١٤١-١٤٢.

(110) M. Delaporte , op.cit., p. 154.

(111) Antony G. Cachia, Libya under the second Ottoman occupation 1835 – 1911 , Tripoli, 1945, pp. 48 – 49.

(١١٢) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملف رقم ١٥، وثيقة رقم ٥٩، بعنوان التجارة الخارجية في متصرفية برقة، بتاريخ ١٣٠٢هـ / ١٨٨٤.

(١١٣) فرانشيسكو روفيري، مرجع سابق، ص.١٨٢-١٨٤.

(١١٤) هنريكو دي أوغسطيني، مرجع سابق، ص. ١٣١.

(١١٥) محمد بن عثمان الحشائشي، مرجع سابق، ص. ١٠٣.

(١١٦) مارتن مور، **الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا**، ترجمة عبدالقادر المحيشي، طرابلس، منشورات مركز جهاد الليبيين، ١٩٨٩، ص. ٢٤.

(١١٧) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملف رقم ٥٦، وثيقة رقم ٥٤، بعنوان النشاط الزراعي من محاصيل الحبوب في متصرفية برقة، بتاريخ ١٣٠٤هـ / ١٨٨٦.

(١١٨) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملف رقم ٥٦، وثيقة رقم ١٠٨، بعنوان النشاط الزراعي في المحاصيل الزيتية السمسم والزيتون في متصرفية برقة، بتاريخ ١٢٩١هـ / ١٨٧١.

(119) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 125/37, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989, 19,p.

(١٢٠) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الضرائب، ملف رقم ١٦، وثيقة رقم ٤٠، بعنوان ضرائب على نخيل التمر في متصرفية برقة، بتاريخ ١٣١٤هـ / ١٨٩٦.

(١٢١) فرانشيسكو روفيري، مرجع سابق، ص. ١٨٤.

(١٢٢) نيكولاي إيليتش بروشين، **تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٩**، ترجمة عماد بروشين حاتم، طرابلس، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠١، ص. ٣٥.

(١٢٣) دار المحفوظات والوثائق والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٢٠، وثيقة رقم ١، بعنوان مكافحة انتشار الوباء البقري في بنغازي، موجهه من طرابلس إلى بنغازي، بتاريخ (١٣٢٨هـ) / ١٩١٠.

(١٢٤) الصالحين جبريل الخفيفي، "النظام الضريبي في برقة في العهد العثماني ١٨٣٥ – ١٩١١"، **مجلة البحوث التاريخية**، العدد الثاني، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، يناير ٢٠٠٣، ص. ٨٧.

(١٢٥) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الضرائب، ملف رقم ٥، وثيقة رقم ١٤٦، بعنوان رسالة من مركز المتصرفية إلى قائمقام قضاء بنغازي، بتاريخ (١٢٦٨هـ) / ١٨٥٢.

(١٢٦) محمد امحمد الطوير، **تاريخ الزراعة في ليبيا أثناء الحكم العثماني**، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر، ١٩٩١، ص. ١٥.

(١٢٧) فرانشسكو كورو، **ليبيا أثناء العهد العثماني الثاني**، ترجمة خليفة محمد التليسي، الطبعة الثانية، طرابلس، المنشأة العامة للنشر، ١٩٨٤، ص. ٦٤ – ٧١.

(128) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 47/75, Historical Research Foundation, Istanbul Research center, 1993, p.78.

(129) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 125/37, op.cit., p.58.

(130) Antony G. Cachia, op.cit., p. 157.

(١٣١) غيرهارد رولفس، **رحلة من طرابلس إلى الإسكندرية**، ترجمة عماد الدين غانم، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ٢٠٠٢، ص. ١١٢.

(١٣٢) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات التجارة، ملف رقم ١٣، وثيقة رقم ١١٣، بعنوان البحرية ومنارة السفن في بنغازي، بتاريخ ١٢٩٥هـ / ١٨٧٩.

(١٣٣) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات التجارة، ملف رقم ٣١، وثيقة رقم ١٨، ملف الصادرات، صادرات الماشية إلى مصر، بتاريخ (١٢٩٧هـ) / ١٨٨٠.

(١٣٤) فرانشسكو كورو، مرجع سابق، ص. ٧١.

(١٣٥) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات التجارة، ملف رقم ٩، وثيقة رقم ١٢، بعنوان تصدير المحاصيل الزيتية، بتاريخ (١٢٩١هـ) / ١٨٧١.

(136) Gerhard Rolifs, Beiträge zur Entdeckung und Erforschung Africa's. Berichte aus den Jahren 1870-1875 , Berlrin, indepdently,2021,p. 32.

(137) R. Murdoch Smith and Edwin R. Porcher, The Four Seasons of Cyrene: The Excavation and Explorations in 1861 , 1st edition, London , L'Erma di Bretschneider , 2007, pp.54-55.

(١٣٨) مصطفى عبد العزيز الطرابلسي، مرجع سابق، ص. ١٣٩.

(139) Gerhard Rolifs, op.cit., p.33.

(١٤٠) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ١١، تقرير عن الأوضاع الصحية في بنغازي وموجه إلى مقر الإدارة في طرابلس، بتاريخ ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١.

(١٤١) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الضرائب، ملف رقم ٩، وثيقة رقم ١٩٢، تقرير عن الضرائب وحالة الأهالي في بنغازي وموجه إلى مقر الإدارة في طرابلس، بتاريخ ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١.

(١٤٢) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٢٠، وثيقة رقم ١١٢، المراسلات بخصوص انتشار الأوبئة والأمراض وحالة الأهالي في بنغازي وموجه إلى مقر الإدارة في طرابلس، بتاريخ ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١.

(١٤٣) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات متنوعة، ملف رقم ١٦، وثيقة رقم ١٢٤، من الوالي إلى الداخلية، بتاريخ ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١.

(144) Gerhard Rolifs, op.cit., p. 56.

(145) R. Murdoch Smith and Edwin R. Porcher, op.cit., p.68.

(١٤٦) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٢٠، وثيقة رقم ١١٦، مراسلات بخصوص انتشار المجاعة في نواحي بنغازي، بتاريخ ١٢٦٠هـ / ١٨٥٣.

(١٤٧) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات المراسلات، ملف رقم ١٣، مراسلات المركز، وثيقة رقم ٦٥، رسالة من القائمقام إلى الوالي ١٢٩٦هـ / ١٨٥٣.

(١٤٨) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ١٠، وثيقة رقم ٢٨٧، رسالة إلى الوالي في طرابلس عن الحالة الصحية في بنغازي، بتاريخ ١٢٧٠هـ / ١٨٥٣.

(١٤٩) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات المراسلات، ملف رقم ١٤ مراسلات المركز، وثيقة رقم ٨٦، رسالة من القائمقام إلى الوالي عن الحالة العمومية في بنغازي، بتاريخ صفر ١٢٦٧ هـ / الموافق (يناير ١٨٥١).

(١٥٠) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٢٠، وثيقة رقم ١٠٤، المجاعة في قائمقائمية بنغازي والحالة العمومية السائرة، بتاريخ ربيع أول ١٢٦٩هـ / الموافق (يناير ١٨٥٣).

(١٥١) مركز جهاد الليبيين – طرابلس، ملفات القناصل، ملف رقم ٥، تقرير من نائب قنصل فرنسا في بنغازي إلى القنصل الفرنسي في طرابلس حول الجدب والمجاعة، بتاريخ ١٢٨٨هـ / ١٨٧١.

(١٥٢) مركز جهاد الليبيين – طرابلس، ملفات القناصل، ملف رقم ٥ وثيقة رقم ٨٨٤، تقرير من البلدية إلى المتصرف، بعنوان بيان بالحالة العمومية بين الأهالي في بنغازي، بتاريخ ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢.

(١٥٣) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٢، وثيقة رقم ٢٤٧، تقرير من الحالة الصحية في بنغازي مقدم إلى المتصرف، بتاريخ ١٢٨٩ هـ / ١٨٧٢.

(١٥٤) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٣٢، وثيقة رقم ١٩٧، تقرير عن الحالة الصحية إلى المتصرف، بتاريخ ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢.

(155)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 125/37, belgeler numaralari,28, tarihte 1894.

(156)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, Osmanlı yabancı dosyaları 122/46, belgeler numaralari,218,Sağlık dosyaları, Bingazi sağlık müfettişi raporu, tarihte, 1894.

(157)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, Osmanlı yabancı dosyaları ,112/13, Sağlık dosyaları, belgeler numaralari 90, sağlık kurulu raporu, tarihte, 1895.

(158) ibid, belgeler numaralari 92, sağlık kurulu raporu, tarihte, 1895.

(159) Gerhard Rolifs, op.cit., pp. 112 – 114.

(160) R. Murdoch Smith and Edwin R. Porcher, op.cit., pp. 87 – 88.

(161) Gerhard Rolifs, op.cit., pp.113 – 114.

(162) Società Italiana di Esplorazioni Geografiche e Commerciali, Pionieri Italiani in Libia, Relazioni dei Delegati della Societa Italiana de Esplorazioni Geografiche e Commerciali di Milano 1880 - 1996, Milano, Francesco.Vallardi, 1912, pp. 181-183.

(163) James Hamilton, Wanderings in North Africa, London , John Murray Albemarle street, 1856, pp. 12 – 14.

(164) S. Bono, Correispondenza dalla Cirenaica del Capitano Giovanni Bottiglia 1881 – 1882 , in Atti dell'incontro di studio Colonie Africane e Cultura italiana fra Ottocento e Novecento. Le esplorazioni e la geografia (Roma, 20 maggio 1994) A cura di Claudio Cerreti Roma, CISU, 1995, pp.18-19.

(١٦٥) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٢، وثيقة رقم ٢٥٤، تقرير عن الحالة الصحية إلى المتصرف، بتاريخ ١٣٢٦هـ / ١٩١٠.

(166) David Arnold , Imperial Medicine and Indigenous Societies ,London, Oxford University Press , 1988, pp. 205 – 206.

(167) Società Italiana di Esplorazioni Geografiche e Commerciali, op.cit., pp. 182 – 183.

(168) Gerhard Rolifs, op.cit., pp.113 – 114

(169) S. Bono, op.cit., p. 28.

(١٧٠) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٢، وثيقة رقم ١٢٧، تقرير عن الحالة الصحية إلى المتصرف، بتاريخ ١٣٢٥هـ / ١٩٠٩.

(١٧١) فرانشسكو كورو، مرجع سابق، ص. ١٩ – ٢٠.

(١٧٢) رأفت غنيمي الشيخ، **تطور التعليم في ليبيا في العصور الحديثة**، الطبعة الأولى، بنغازي، د. ن.، ١٩٧٢، ص.٢٤.

(١٧٣) تيسير بن موسى، **المجتمع العربي الليبي في العهد العثماني**، طرابلس، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥، ص. ٢٨٦.

(١٧٤) انتوني جوزيف كاكيا، **ليبيا في العهد العثماني الثاني ١٨٣٥ – ١٩١١**، ترجمة يوسف حسن العسلي، طرابلس، دار الفرجاني، ١٩٧٥، ص. ٦٥.

(١٧٥) عقيل محمد البربار، مرجع سابق، ص. ٣٢.

(١٧٦) حبيب وداعة الحسناوي، " كتب الرحالة المغاربة كمصدر لدراسة المجتمع الليبي"، تجدها في ندوة المجتمع الليبي ١٨٣٥ – ١٩٥٠، أعمال الندوة العلمية الثامنة التي عقدت بمركز جهاد الليبيين، طرابلس، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سبتمبر ٢٠٠٠، ص. ٢٨٠.

(١٧٧) محمد بن عثمان الحشائشي، مرجع سابق، ص. ٦٧.

(١٧٨) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٥، وثيقة رقم ٤٤، تقرير عن الحالة العمومية والصحية في بنغازي، بتاريخ ١٣٠٦هـ / ١٨٩٥.

(179)Società Italiana di Esplorazioni Geografiche e Commerciali, op.cit., pp. 152 – 153.

(180) Gerhard Rolifs, op.cit., pp.133 – 134.

(181) James Hamilton, op.cit., pp.154 – 155.

(182) R. Murdoch Smith and Edwin R. Porcher, op.cit., pp. 178 – 179.

(183) Società Italiana di Esplorazioni Geografiche e Commerciali, op.cit., p.153.

(184) R. Murdoch Smith and Edwin R. Porcher, op.cit., pp. 179 – 180.

(١٨٥) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٥٥، وثيقة رقم ٥٨، تقرير عن الحالة العمومية والصحية في بنغازي، بتاريخ ١٣٢٦هـ / ١٩١٠.

(١٨٦) **الكوليرا:** هى حمى تنتقل عدواها بتلوث المياه والأطعمة ببكتريا ذات شكل عصوي أو واوي، وتؤدي إلى إسهال وقيء شديدين، وقد تؤدي إلى وفاة المريض خاصة بين الأطفال والمسنين، ويمكن الوقاية من الكوليرا باتباع الإجراءات التي تكفل بيئة صحية سليمة ونظافة المياه ولطعام.

دافيد أرنولد، **الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية**، ترجمة مصطفى إبراهيم فهمي، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد رقم ٢٣٦، ص. ١٨٥. هامش المترجم.

(١٨٧) إبراهيم خليل أحمد العلاف، "الأمراض والأوبئة في الموصل وانعكاساتها إبان الحكم العثماني"، **المجلة العربية للدراسات العثمانية**، تونس العددان ١٧و١٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٩٨، ص. ٢٤.

(١٨٨) تيسير بن موسى، مرجع سابق، ص. ٢٧٠.

(١٨٩) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات القناصل، قنصلية نابولي، وثيقة رقم ٥٤٥، تقرير مرسل من نائب قنصل نابولي في بنغازي إلى القنصل في طرابلس عن الحالة الصحية في المدينة وما جاورها، بتاريخ (ربيع ١٢٥٤هـ) / يونيو ١٨٣٨.

(١٩٠) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة ٢٣، وثيقة رقم ٣٤ تقرير الصحة عن حالة المدينة وتفشي الوباء الأصفر مرفوع إلى جناب القائمقام في مدينة بنغازي، بتاريخ شوال ١٨٦٤هـ / الموافق سبتمبر ١٨٤٨.

(191)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 171/78, belge numarasi 14, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p. 148.

(192)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 172/79, belge numarasi 74, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p. 1519.

(١٩٣) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣١، وثيقة رقم ١٢١، بتاريخ ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٣.

(١٩٤) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣١، وثيقة رقم ١٢١، بتاريخ ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣.

(195) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 125/37, belge numarasi 154, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p. 1245.

(١٩٦) تناولت الوثائق العثمانية في أعوام ١٨٤٨، ١٨٥٠، ١٨٧٤، ١٩٠٩ بشكل واضح وفي أكثر من موضع تعليمات السلطات في بنغازي على قرار إغلاق الميناء وذلك للحيلولة دون انتشار الوباء بين الأهالي، وذلك في فترات انتشار الوباء لخشيتها من تسلله إلى الداخل، وكانت الإجراءات الاحترازية في معظمها واحدة في كل تلك الأعوام، ولذا آثرت ألا يكون هناك تكرار للأحداث.

(١٩٧) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٠، وثيقة رقم ١٨، تقرير عن حالة الصحة العمومية في بنغازي مقدم إلى حضرة متصرف بنغازي جودة بك بتاريخ١٣٢٧هـ/ الموافق (١٩٠٩).

(١٩٨) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٠، وثيقة رقم ٢٢ بتاريخ ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩.

(١٩٩) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٢، وثيقة رقم ١٠ بتاريخ ١٢٩٢هـ/ الموافق (١٨٧٤).

(200) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 247/87, belge numarasi 745, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p. 1124.

(٢٠١) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٢، وثيقة رقم ١٨، بتاريخ١٢٩١هـ / ١٨٧٤.

(202) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 247/87, belge numarasi 749, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p. 1181.

(٢٠٣) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٠، وثيقة رقم ٢٨ بتاريخ ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩.

(204) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 247/87, belge numarasi 790, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p. 1201.

(205) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 247/87, belge numarasi 8012, Historical Research Foundation, Istanbul Research center , 1989 ,p. 1287.

(٢٠٦) **الطاعون:** حمى تظهر في نوعين مختلفين رئيسين: أولهما:النوع **الدبلي** الذي يتميز بتضخم الغدد الليمفاوية. وثانيهما:النوع **الرئوي:** وهو الأخطر والذي يتميز بظهور التهاب رئوي، وتلعب الفئران والبراغيث دورا مهما في نقل في نقل جراثيم المرض. أي جي كاتاناتش، " الطاعون وتوترات الإمبراطورية"، في دافيد أرنولد، **الطب الإمبريالي والمجتمعات المحلية**، ترجمة مصطفى إبراهيم فهمي، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة عدد رقم ٢٣٦، ص. ٢١٧. هامش المترجم.

(207) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 113/77, belge numarasi 23.

(208)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 115/78, belge numarasi 75

(٢٠٩) اتوري روسي، ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة ١٩١١، ترجمة خليفة محمد التليسي، الطبعة الثانية، بيروت، الدار العربية للكتاب، ١٩٩١، ص. ٤٢٧.

(210)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 116/79, belge numarasi 47

(211))Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 118/97, belge numarasi 21

(212)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 121/31, belge numarasi 35, tarihte.

(٢١٣) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٠، وثيقة رقم ١٢٧، تقرير مفتش صحة بنغازي عن وباء الطاعون، بتاريخ ١٢٧٤هـ / ١٨٥٨.

(214)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 118/97, belge numarasi 29, tarihte 1252/ 1836.

(215) ibid, belge numarasi 19, tarihte 1274/ 1858

(216) ibid, belge numarasi 212, tarihte 1274/1858.

(217) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 116/79, belgeler numaralari 101, 103, 108 ,109, tarihte 1274/1858.

(218) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, Osmanlı yabancı dosyaları 117/8, belgeler numaralari 118,119,120,tarihte 1274/1858.

(219) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 118/97, belge numarasi 113, tarihte 1274/ 1858.

(220) ibid. belge numarasi 117, tarihte 1274/ 1858.

(221) ibid, belge numarasi 119, tarihte 1274/ 1858.

(222) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, Osmanlı yabancı dosyaları 117/8, belgeler numaralari 165,166 ,tarihte 1274/1858.

(223) ibid, belge numarasi 168, tarihte 1274/1858.

(224) ibid, belge numarasi 189, tarihte 1275/1859.

(225) Yersin, Alexandre, "La peste bubonique à Hong-Kong". **Annales de l'Institut Pasteur**. Vii , 1894, pp.662–667.

(٢٢٦) أي جي كاتاناتش، المرجع السابق، ص. ٢١٩.

(227)Wagle PM "Recent advances in the treatment of bubonic plague", **Indian J Med Sci.**, II: 1948,pp. 489–494.

(٢٢٨) د. د. تي.: حروف اختصار مادة كيميائية وهي "داي كلورو داي فينيل تراي كلوروايثين" وهي في شكل مسحوق أبيض يستخدم لإبادة الحشرات كالقمل والبراغيث. Curtis CF "Control of Malaria Vectors in Africa and Asia". **IPM Text Book** , (February 1996). University of Minnesota. Archived from the original on October 2, 2007; Agarwal R (May 2001). "No Future in DDT: A case study of India". Pesticide Safety News.

(٢٢٩) استربتومايسين: أحد المضادات الحيوية الفعّالة التي ظهرت مبكرا بعد البنسيلين ويستخدم الاستربتومايسين ضد بعض الجراثيم وخاصة جراثيم السل حيث يقوم بتدمير أغشية الخلايا. P.D'Arcy Hart, "A change in scientific approach: from alternation to randomised allocation in clinical trials in the 1940s" , **British Medical journal**, (August 1999).

(230) Hoffman S.L. , "Plague in the United States: the "Black Death" is still alive". **Annals of Emergency Medicine,** 1980, pp.319-322.

(٢٣١) الجدري: حمى معدية تنتج عن أحد الفيروسات شديدة العدوى، وتؤدي مع ارتفاع الحرارة والقيء إلى ظهور بثور صديدية في الوجه ثم تنتشر البثور على مستوى الجسم، وتنتهي بندوب مشوهة، وكان من الصعوبة البالغة التخلص منها.

The History of Smallpox and its Spread Around the World" Smallpox and its eradication. 6. Geneva: **World Health Organization**. 1988, pp.44-209

(٢٣٢) دافيد أرنولد، "الجدري وطب المستعمرات في القرن التاسع عشر "، في دافيد أرنولد، **الطب الامبريالي والمجتمعات المحلية**، سلسلة عالم المعرفة، عدد رقم ٢٣٦، أغسطس ١٩٩٨، ص. ٧٣ – ٧٦.

(233)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, Osmanlı yabancı dosyaları 122/45, belgeler numaralari,58,Sağlık dosyaları, Bingazi sağlık müfettişi raporu, tarihte, 1909.

(234)ibid, belgeler numaralari 62,Sağlık dosyaları, Bingazi sağlık müfettişi raporu, belgeler numaralari,58

(235) ibid, belgeler numaralari 65,Sağlık dosyaları, Bingazi sağlık müfettişi raporu, tarihte, 1909.

(236) ibid, 132/23, belgeler numaralari,21, Sağlık dosyaları, sağlık kurulu raporu, tarihte, 1910.

(237) ibid, 112/12, Sağlık dosyaları, belgeler numaralari 18, sağlık kurulu raporu, tarihte, 1871.

(238) ibid, 112/12, Sağlık dosyaları, belgeler numaralari 13, sağlık kurulu raporu, tarihte, 1851.

(239) The History of Smallpox and its Spread Around the World" Smallpox and its eradication. 6. Geneva: **World Health Organization**. 1988, pp.118 – 123.

(240)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, Osmanlı yabancı dosyaları ,112/12, Sağlık dosyaları, belgeler numaralari 38, sağlık kurulu raporu, tarihte, 1909.

(241) ibid, 112/12, Sağlık dosyaları, belgeler numaralari 38, sağlık kurulu raporu, tarihte, 1900.

(٢٤٢) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٠، وثيقة رقم ٢٣٨، تقرير مفتش صحة بنغازي عن وباء الجدري، بتاريخ ١٣٢٧هـ / ١٩٠٩.

(٢٤٣) نفسه، وثيقة رقم ٣٤، مذكرة مقدمة من مفتش صحة بنغازي إلى متصرف بنغازي، بتاريخ ١٣٢١هـ / ١٩٠٣.

(٢٤٤) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣١، وثيقة رقم ١٨، تقرير مفتش صحة بنغازي عن وباء الجدري، بتاريخ ١٨٩٢.

(٢٤٥) نفسه، وثيقة رقم ٣٣، بتاريخ ١٣٠٩ هـ/ ١٨٩٢.

(٢٤٦) نفسه، وثيقة رقم ٣٧، بتاريخ ١٣٠٩ هـ/ ١٨٩٢.

(٢٤٧) نفسه وثيقة رقم ٤٨، بتاريخ١٣٠٩ هـ/ ١٨٩٢

(٢٤٨) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣٤، وثيقة رقم ١٨، تقرير مفتش صحة بنغازي عن وباء الجدري، بتاريخ١٣٠٩ هـ/ ١٨٩٢.

(٢٤٩) نفسه، وثيقة رقم ١٠٨، وثيقة من جناب متصرف بنغازي إلى الباب العالي في إسطنبول، بتاريخ١٣١٧هـ/ ١٩٠٠.

(250)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, Osmanlı yabancı dosyaları 122/45, belgeler numaralari,28,Sağlık dosyaları, Bingazi sağlık müfettişi raporu, tarihte, 1888.

[251]Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, Osmanlı yabancı dosyaları ,112/12, Sağlık dosyaları, belgeler numaralari 98, sağlık kurulu raporu, tarihte, 1899.

[252]Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, Osmanlı yabancı dosyaları 122/45, belgeler numaralari,218,Sağlık dosyaları, Bingazi sağlık müfettişi raporu, tarihte, 1910.

(٢٥٣) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس' ملفات الصحة، ملف رقم ٣١، وثيقة رقم ٨٥، تقرير مفتش صحة بنغازي عن وباء الجدري، بتاريخ١٣١٧هـ/ ١٩٠٠.

(٢٥٤) نفسه، وثيقة رقم ١٠٥، تقرير باقتراح إلى متصرف بنغازي، بتاريخ ١٣١٨هـ/ ١٩٠١.

(٢٥٥) فرانشيسكو كورو، المرجع السابق، ص. ١٩ – ٢٠.

(٢٥٦) تيسير بن موسى، المرجع السابق، ص. ٢٧٠.

(٢٥٧) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٣٨، وثيقة رقم ٣٤، بتاريخ ١٨٥٠.

(٢٥٨) نفسه، وثيقة رقم ٣٦، بتاريخ ١٨٥٠

(٢٥٩) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات التجارة، ملف رقم ٢١، وثيقة رقم ١٦، بتاريخ ١٨٨٣.

(٢٦٠) نفسه، وثيقة رقم ١٩، بتاريخ ١٨٨٩.

(٢٦١) فرانشسكو كورو، المرجع السابق، ص. ٢١.

(٢٦٢) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٢٨، وثيقة رقم ٥٤، قرار مفتشية الصحة بتاريخ جمادى ١٣٠٦هـ / فبراير ١٨٨٩.

(٢٦٣) نفسه، وثيقة رقم ٥٨، بتاريخ ١٣٠٦هـ / فبراير ١٨٨٩ ؛ دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس ملفات التجارة، ملف رقم ٢٢، وثيقة رقم ٣٤، بتاريخ ١٨٩٢.

(٢٦٤) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الضرائب، ملف رقم ٢٣، وثيقة رقم ١٠١، وثيقة رقم ١٠٢، وثيقة رقم ١٠٤، وثيقة رقم ١٠٧، بتاريخ ١٨

(٢٦٥) نفسه، وثيقة رقم ١١٨، بتاريخ١٢٨٧ هـ/ ١٨٧١؛ وثيقة رقم ٢٤١، بتاريخ ١٣١١هـ / ١٨٩٤

(٢٦٦) نفسه، وثيقة رقم ١٤٢، بتاريخ١٢٨٨هـ / ١٨٧١ ؛ وثيقة رقم ٣٤١، بتاريخ١٣١١ هـ / ١٨٩٤.

(٢٦٧) نفسه، وثيقة رقم ١١٢، بتاريخ ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١.

(268) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, Osmanlı yabancı dosyaları , ABD ithal kitaplar 112/12, Belge Numarası 98, tarihte, 1871 ; ibid , Belge Numarası 213 tarihte 1894.

(269) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, Osmanlı yabancı dosyaları , Sipariş Defteri 111/10, belgeler numaralari,136, Babıali'nin Bingazi Mutasarrıfına Nişanı, tarihte, 1894.

(270)Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 118/97, belge numarasi 109, tarihte 1274/ 1858.

(271) ibid, belge numarasi 113, tarihte 1274/ 1858.

(272) ibid , belge numarasi 115, tarihte 1274/ 1858.

(273) ibid, belge numarasi 117, tarihte 1274/ 1858.

(٢٧٤) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات أوامر مركز بنغازي، ملف رقم ١٢ أوامر بنغازي، أمر من متصرف بنغازي إلى رئيس البلدية، بتاريخ ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٥.

(275) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 118/97, belge numarasi 211, tarihte 1314/ 1896.

(٢٧٦) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات أوامر مركز بنغازي، ملف رقم ١٢ أوامر بنغازي، أمر من متصرف بنغازي إلى رئيس البلدية، بتاريخ ١٣١٤ هـ /١٨٩٦.

(277) ibid, belge numarasi 211, tarihte 1319/1901.

(٢٧٨) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٢٨، وثيقة رقم ١٥٤، قرار من متصرف بنغازي إلى مفتش عموم صحة بنغازي، بتاريخ١٣١٩ هـ/ ١٩٠١.

(٢٧٩) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات أوامر مركز بنغازي، ملف رقم ١٢ أوامر بنغازي، أمر من متصرف بنغازي إلى رئيس البلدية، بتاريخ ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٨.

(٢٨٠) معجم المعاني الجامع، تجده في موقع www. Almaany.com

(٢٨١) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، السالنامة، ١٣١٢هـ / ١٨٩٤.

(٢٨٢) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، أرشيف العثماني رئاسة الوزراء التركية ملف رقم ٩، وثيقة رقم ١٨، الصادرة بدكريتو أوامر وتعليمات من الباب العالي إلى متصرف بنغازي، بتاريخ رجب ١٢٥٨هـ / الموافق (١٨٤٣)

(٢٨٣) نفسه، وثيقة رقم ٥٢، أمر عالي سلطاني إلى متصرف بنغازي، بتاريخ ١٢٥٨هـ / الموافق (١٨٤٣).

(٢٨٤) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات أوامر مركز بنغازي، ملف رقم ٩ أوامر بنغازي، أمر صادر من متصرف بنغازي وثيقة رقم ١٤٧، بتاريخ ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣.

(٢٨٥) نفسه، وثيقة رقم ١٤٩، بتاريخ ١٢٥٩هـ / ١٨٤٤.

(286) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 118/97, belge numarasi 113, tarihte 1274/ 1858.

(٢٨٧) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٢٩، وثيقة رقم ١٥١، قرار من متصرف بنغازي إلى مفتش عموم صحة بنغازي، بتاريخ١٣١٩ هـ/ ١٩٠١.

(٢٨٨) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات أوامر مركز بنغازي، ملف رقم ١٢ أوامر بنغازي، أمر رقم ٣٢٥، أمر من متصرف بنغازي إلى رئيس البلدية، بتاريخ ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٨.

(٢٨٩) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات أوامر مركز بنغازي، ملف رقم ١١ أوامر بنغازي، أمر صادر من متصرف بنغازي وثيقة رقم ١٠، بتاريخ ١٢٨٧هـ/ ١٨٧١.

(290) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 119/102, belge numarasi 283, tarihte 1319 / 1901.

(291) Ibid, 119/102, belge numarasi, 345, tarihte 1322/1903.

(٢٩٢) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٢٩، وثيقة رقم ٤٤، قرار من متصرف بنغازي إلى مفتش عموم صحة بنغازي، بتاريخ١٣١٩ هـ/ ١٩٠١

(٢٩٣) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٣١، وثيقة رقم ٩، قرار من متصرف بنغازي إلى مفتش عموم صحة بنغازي، بتاريخ١٣١٩ هـ/ ١٩٠١

(٢٩٤) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الزراعة – والحيوان، ملف رقم ٣، وثيقة رقم ٢٨، وأيضا وثيقة رقم ٤٨، بتاريخ ١٣١٩هـ / ١٩٠١.

(٢٩٥) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات التجارة – الخارجية، ملف رقم ١٨، وثيقة رقم ٨٣، بتاريخ ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣.

(٢٩٦) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٢٨، وثيقة رقم ٥٤، تقرير مفتشية الصحة المرفوع إلى متصرف بنغازي عن الأوضاع الصحية، بتاريخ ذو القعدة ١٢٨٧هـ / فبراير ١٨٧١.

(٢٩٧) نفسه، وثيقة رقم ٥٧، تقرير مفتش الصحة إلى متصرف بنغازي، الحالة الصحية في بنغازي، بتاريخ ذو الحجة ١٢٨٧هـ/ مارس ١٨٧١.

(298) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 154/45, belge numarasi 34, tarihte 1318/ 1901.

(٢٩٩) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٢٨، وثيقة رقم ١٩٨، قرار من والي بنغازي إلى مفتش عموم صحة بنغازي، بتاريخ١٣٠٢ هـ/ ١٨٨٥.

(٣٠٠) نفسه، ملف رقم ٢٩، وثيقة رقم ٢٠٢، بتاريخ ١٣١٨هـ/ ١٩٠١.

(٣٠١) نفسه، وثيقة رقم ٢٠٩، بتاريخ ١٣١٨هـ/ ١٩٠١.

(302) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 154/45, belge numarasi 34, tarihte 1318/ 1901.

(٣٠٣) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٣٢، وثيقة رقم ١٨٧، قرار من مفتش عموم صحة بنغازي، بتاريخ شوال ١٣١٨ هـ/ ١٩٠٩.

(٣٠٤) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٢١، وثيقة رقم ٣١، تقرير عن الحالة الصحية مقدم من مفتش عموم صحة بنغازي إلى المتصرف، بتاريخ جماد آخر ١٣١١ هـ/ ١٨٩٤.

(٣٠٥) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٢٦، وثيقة رقم ١٢، تقرير مأمور الصحة مقدم إلى مفتش عموم صحة بنغازي، بتاريخ ١٣٢٦ هـ/ ١٩٠٩.

(306) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 154/45, belge numarasi 34, tarihte 1318/ 1901.

ولكن لم تصلنا بيانات واضحة سواء من المصادر العثمانية أو العربية عن أعداد من تلقوا الطعوم واللقاحات أو نسبتهم إلى المجموع الكلي للسكان في بنغازي خلال فترة الدراسة اللهم إلا النسب التي جرى الحديث بشأنها في المبحث الخاص بالأوبئة.

(٣٠٧) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٣٢، وثيقة رقم ١٩٧، بيان الفرقة المتجولة في سيدي خليفة مقدم إلى مفتش عموم صحة بنغازي، بتاريخ شوال ١٣١٨ هـ/ ١٩٠٩.

(٣٠٨) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات الصحة، ملف رقم ٤ بنايات صحية، وثيقة رقم ٥٨ بناء المستشفى العسكري، بتاريخ شوال ١٣٠٩ هـ/ ١٩٠٩.

(٣٠٩) نفسه، وثيقة رقم ٦٩ افتتاح مستشفى البلدية المركزي في بنغازي، بتاريخ ١٨ جمادي الآخر ١٣٢٠هـ/ ٢١ سبتمبر ١٩٠٢.

(٣١٠) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملف رقم ٨ مكاتبات متنوعات، وثيقة رقم ١٨، تقرير عن الحالة العمومية في بنغازي مقدم إلى الديوان العالي في استنبول، بتاريخ جمادي الآخر ١٣٢٠/ سبتمبر ١٩٠٢.

(٣١١) نفسه، وثيقة رقم ٨٥، بناء مستشفى المساجين، بتاريخ ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧.

(٣١٢) فرانشيسكو كورو، مرجع سابق، ص. ١٣٧.

(313) Başbakanlık Osmanlı Arşivi katalogları rehberi ,Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 157/47, belge numarasi 23, tarihte, 1326/ 1908.

(314) Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 1157/615, belge numarasi 587, tarihte 1311/ 1894.

(٣١٥) دار المحفوظات والوثائق التاريخية – طرابلس، ملفات أوامر مركز بنغازي، ملف رقم ١٠ أوامر بنغازي، وثيقة رقم ١٦، أمر من متصرف بنغازي إلى رئيس البلدية، بتاريخ ١٣١٤هـ /١٩٠٢.

(٣١٦) حاولت البحث طويلا في الوثائق العثمانية والعربية ولم أجد بيانات عن رواتب رجال الإدارة مثل المتصرف، والقاضي، وغيرها من الوظائف في بنغازي خلال تلك الفترة من العهد العثماني الثاني.

لكن المؤكد أن راتب المتصرف على الأقل كان أعلى من راتب الطبيب الأول، هذا بغض النظر عن جملة الدخل.

(317) Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 1217/935, belge numarasi 474, tarihte 1326/ 1908.

(318) Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 1217/935, belge numarasi 474, tarihte 1326/ 1908.

(319) Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığl, 1217/935, belge numarasi 474, tarihte 1326/ 1908.

(320) Ibid, belge numarasi, 284 , 1311/ 1894.